وزارة التلعيم العالي و البحث العلمي

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

بحث بعنوان:

أصل السماع و دوره في ضبط قواعد النحو و الصرف

Foundation of Listing and Its Role Codification of Syntax and Morphology

(بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في النحو و الصرف)

إعداد الدراس:
محمد علي خير الله خوجلي

إشراف:
د. مبارك حسين نجم الدين

العام الجامعي

١٤٣٨هـ / ٢٠١٦م

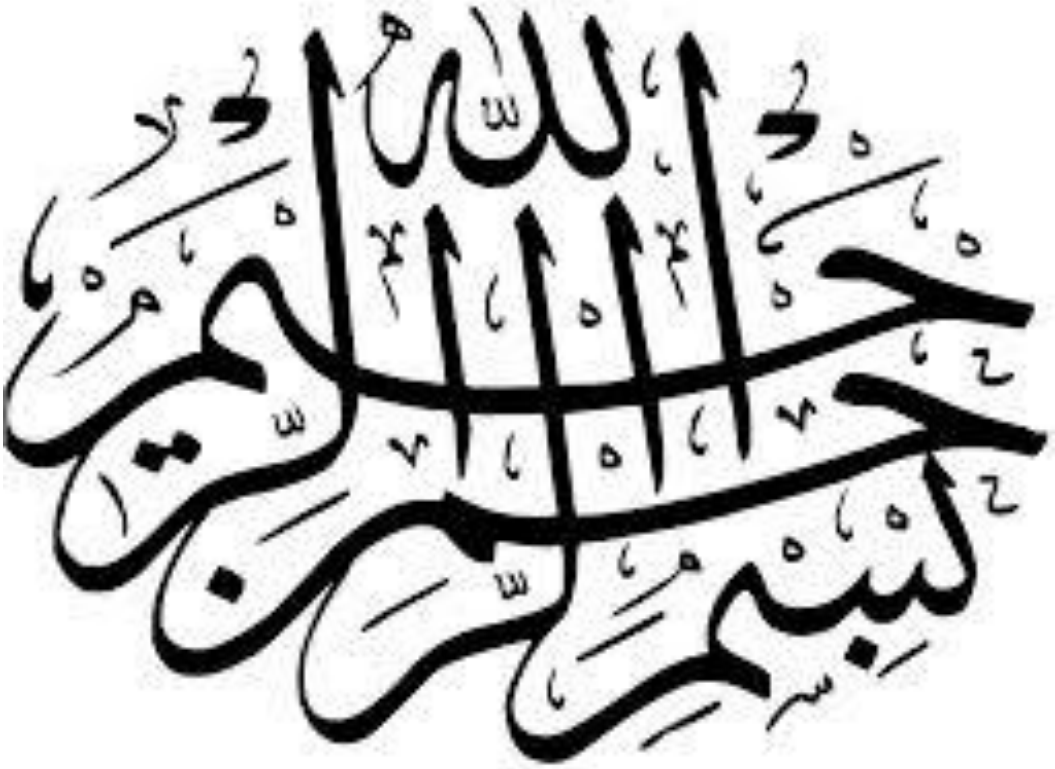
بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال تعالى : (لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ

أَعْجَمِيٌّ وَهَـٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ)•

سورة النحل الآية (١٠٣)

"صدق الله العظيم "

الإهداء :

- إلى من علّمني معنى العزّة والكبرياء .

أبي العزيز

- إلى من أحملها بين الحنايا حبّاً ووفاء .

أمي العزيزة

- إلى نصفي الآخر أمّ الأبناء.

الأستاذة منى

- إلى فلذات كبدي أبوبكر ووقار و أسماء "
- إلي أستاذي المفضال المعطاء .

د/ مبارك حسين

- إلى المستضعفين اللذين يفترشون الأرض ويلتحفون السماء .
- إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع .

الباحث

محمد علي خير الله خوجلي

أكتوبر /٢٠١٦م

الشّكر والعرفان

لوأنّني أُتِيتُ كلّ بلاغةٍ ** وأفنيتُ بحرِ الشعرِ في النظمِ والنثرِ

ما كنت إلا مقصّراً ** ومــعترفاً بــالعجز عن واجبِ الشكرِ

أسمى آيات الشكر والعرفان أصوغها لكلّ من أسهم في هذا البحث المتواضع حتى

خرج بهذه الصورة التي آمل أن تكلل بالنجاح حتى تكون عند حسن الظنّ.

وأخصّ بالشكر ذلكم المعطاء الذي لم يضنّ عليّ بعلمه و بوقته ، فقد أفدت منه كثيراً

ألا وهو أستاذي الدكتور مبارك حسين نجم الدين _ متّعه الله بالصحة والعافية –

والشكر يسوق خطاه إلي أسرة كليّة اللغات بجامعة السودان ، والشكر أيضاً لأسرة

مكتبة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية .

والشكر أيضاً للجنة المناقشة والحكم الدكتور /دفع الله حمدالله والدكتور / محمد علي.

وجزيل الامتنان للأخت :إسراء محمود، التي قامت بطباعة هذا البحث ،

ووافر التقدير للأخ :طارق بابكر ، الذي أخرج هذا البحث بصورته التي بين أيديكم (فجزاهم الله عني خير الجزاء)

وختاماً أقول ماقاله حافظ إبراهيم :

شكرتُ جميلَ صنعِكم بدمعِ عيني ودمعُ العينِ مقياسُ الشعورِ

" والشكر من قبل ومن بعد لله ربّ العالمين "

الباحث

محمد علي خيرالله خوجلي

المستخلص

عنوان هذه الدراسة هو أصل السماع ودوره في ضبط قواعد النحو والصرف .

وقد أوضح الباحث فيه مفهوم السماع وماهيّة الأصول ومكانة السماع من أصول النحو , كما بيّن دور السماع في

استقراء قواعد النحو وضبطها وتعديتها والاستشهاد عليها .

وكان من أهداف هذا البحث :

١/ بيان مفهوم أصل السماع .

٢/ توضيح دور أصل السماع في استقراء قواعد النحو .

وقد اتبّع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة الموضوع , وقد أسفر هذا البحث عن عدّة نتائج كان

من أهمها :

١/ ارتباط السماع باللغة الفصحي .

٢/ المطّرد هو ماجرت عليه لغة الفصحاء , والشاذّ هوما كان لغة أو لهجة لقبيلة .

Abstract

The title of this study is the origin of the listening and its role in syntax and morphology.

The researcher clarified the concept of listening, definition of listening and statue of listening from origins of syntax. It also stated the role of listening in induction of syntax and morphology rules with vowelization, transvitism and quotation.

The goals of this research are:

- Stating the concept of origin of listening.
- Clarifying the role of origin of listening in induction of syntax rules.

The researcher followed the descriptive method for it is suitable to the nature of the topic. This research elicited the following:

- The relation of listening to classical Arabic.
- The steady is what the language of verbalists followed and the extraordinary is whether a language or accent of a tribe.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
مستخلص البحث بالعربيّة	د
Abstract	ه
فهرس الموضوعات	و– ز
مقدمة البحث	ح – ط – ي
الدراسات السابقة	ك – ل

الإطار النظري

الفصل الأوّل مفهوم الأصل والأصول	
المبحث الأول : مفهوم الأصل	١ – ٣
المبحث الثاني : ماهيّة الأصول	٤ – ١٠
المبحث الثالث : نشأة الأصول	١١ – ١٢
الفصل الثّاني **مفهوم السّماع (النّقل) وضوابطه**	
المبحث الأوّل : مفهوم السّماع في اللغة	١٣
المبحث الثّاني : مفهوم السّماع في الاصطلاح	١٤
المبحث الثالث : مفهوم السّماع لدى بعض الباحثين	١٥ – ١٦
المبحث الرّابع : أهميّة السّماع أو النّقل	١٧
المبحث الخامس : شروط السّماع أو النّقل	١٨
المبحث السّادس : أقسام السّماع أو النّقل	١٨ – ٢١

المبحث السّابع : معرفة طرق الأخذ والتّحمل	٢٢ – ٢٥
المبحث الثّامن : مشكلات السّماع	٢٦ – ٢٧
الفصل الثالث **مصادر السّماع وأقوال اللغويين فيها**	
المبحث الأوّل : القرآن الكريم	٢٨ – ٢٩
المبحث الثّاني : قراءات القرآن الكريم	٢٩ – ٣١
المبحث الثّالث : الحديث الشريف	٣١ – ٣٦
المبحث الرّابع : ما يحتجّ به من كلام العرب	٣٧ – ٤٠
الفصل الرّابع **دور السّماع في ضبط قواعد النّحو والصّرف**	
المبحث الأوّل : استقراء القواعد من المسموع	٤١ – ٤٣
المبحث الثّاني : القياس على ما استقرأ من كلام العرب	٤٤ – ٤٦
المبحث الثّالث : التّعويل على المطرّد	٤٧ – ٤٩
المبحث الرّابع : حفظ الشّاذّ ومنع القياس عليه	٥٠ – ٥٣
المبحث الخامس : تعدية القواعد (المثال – الشّاهد)	٥٤ – ٥٥
الخاتمة	
الخاتمة والتوصيات	٥٦
الفهارس العامة (الفنيّة)	
فهرس الآيات	٥٧
فهرس الأحاديث	٥٨
فهرس اللأشعار	٥٩ – ٦٠
فهرس الأعلام	٦١ – ٦٦
سفهرس المصادر والمراجع	٦٧ – ٦٩

مقدمة البحث

الحمدُ لله وكفي به هادياً ونصيراً، وصلِّ اللّهم على سيدنا محمد الذي أُرسِل رحمةً للعالمين بشيراً ونذيراً، وعلي آله وصبحه فلهم مني إجلالاً وتقديراً.

وبعد

يعدُّ علمُ النحو من أرفع العلوم قدراً وأعظمها أثراً لأنّ به نكتب صحيحاً وننطق فصيحاً، وصدق القائل:

النحو يسبط من لسان الألكن * * والمرء تكرمه إذا لم يلحن

وإذا طلبت من العلوم أجلّها * * فأجُلّها منه مقيمُ الألُسن

فنظراً لتلك المكانة المرموقة التي يحتلّها علم النحو بين العلوم الأخرى، ولا شكّ في أنّ لذلك العلم من أصول ينبني عليها وأسس تقوم عليها دعائمه، وتستقرأ منها قواعده فكانت أصول النحو هي موضع اهتمامي ولقناعتي بأنّ العلم بالأصل يقود إلي معرفة الفرع، فلهذا كان موضوع هذا البحث.

أصل السماع ودوره في ضبط قواعد النحو والصرف

لأنّ السماع هو الأصل الأول من أصول النحو العربي إذ يمثل حجر الأساس في عملية الاستدلال

وبناءاً على ما تقدّم فإنّ هذا البحث يركز على بيان مفهوم الأصل وماهية الأصول وبيان مفهوم السماع وأهميته وشروطه، وبيان طرق الأخذ والتحمل، كما يشير أيضا إلي مصادر السماع، وكيفية استقراء القواعد من المسموع والتعويل على المطِّرد فيها دون الشاذ مع إيراد بعض الشواهد على ذلك.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

- هل للسماع دور في ضبط قواعد النحو والصرف؟

*ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدة أسئلة:

١. ما مفهوم الأصل والأصول؟ وماهي عوامل نشأة الأصول؟
٢. ما المراد بالسماع وفيم تكمن أهميته؟

٣. ما هي شروط السماع؟ وفيم تتمثل طرق الأخذ والتحمل؟

٤. ما هي مصادر السماع؟س

٥. كيف تستقرأ القواعد من المسموع؟

٦. ماذا يعني مصطلح الاطِّراد والشذوذ؟

***أهمِّية البحث:**

ترجع أهمِّسية البحث إلي أهمية أصل السماع نفسه في كونه الأصل الأول من أصول النحو العربي، ولارتباطه باللغة الفصحى التي يناط بها حفظ اللسان من الوقوع في اللحن والخطأ.

***أهداف البحث:-**

يسعى هذا البحث إلى إبراز عدّة أهداف منها :

١/ التعريف بمفهوم الأصل والأصول .

٢/ بيان مفهوم أصل السماع.

٣/توضيح دورأصل السماع في استقراء قواعدالنحو والصرف .

***منهج البحث:**

اتّبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة الموضوع

***حدود البحث:**

يدور هذا البحث حول أصل السماع ودوره في ضبط قواعد النحو والصرف ولا يتعداه إلي غيره إلا بما تقتضيه ضرورة البحث العلمي.

***هيكل البحث:**

قسّم الباحث هذا البحث إلي خمسة فصول ومقدمة وخاتمة بالإضافة إلي الفهارس والمصادر والمراجع والدراسات السابقة على النحو التالي:

الفصل الأول: مفهوم الأصل والأصول

المبحث الأول: مفهوم الأصل

المبحث الثاني: ماهية الأصول

المبحث الثالث: عوامل نشأة الأصول

الفصل الثاني: مفهوم السماع (النقل) وضوابطه

المبحث الأول: مفهوم السماع

المبحث الثاني: أهمية السماع أو النقل

المبحث الثالث: شروط السماع أو النقل

المبحث الرابع: أقسام السماع

المبحث الخامس: معرفة طرق الأخذ والتحمل

المبحث السادس: مشكلات السماع

الفصل الثالث: مصادر السماع وأقوال اللغويين فيها

المبحث الأول: القرآن الكريم

المبحث الثاني: قراءات القرآن الكريم

المبحث الثالث: الحديث النبوي الشريف

المبحث الرابع: كلام العرب

الفصل الرابع: دور السماع في ضبط قواعد النحو والصرف

المبحث الأول: استقراء القواعد من المسموع

المبحث الثاني: القياس على ما استقرأ من كلام العرب

المبحث الثالث: التعويل على المطّرِد

المبحث الرابع: حفظ الشاذّ ومنع القياس عليه

المبحث الخامس: المثال أو الشاهد

الفصل الخامس: الخاتمة – النتائج – التوصيات

الفهارس:

- فهرس الآيات القرآنيّة
- فهرس الأحاديث النبويّة
- فهرس الأعلام
- فهرس الأبيات الشعريّة
- فهرس مصادر البحث ومراجعه
- الدراسات السابقة

الدراسات السابقة

لا يعدُّ هذا البحث أول بحث في أصول النحو بل سبقته محاولات قديمة وحديثة ويعدُّ بحثي هذا محاولة لإكمال ما سبق من دراسات

أ/ دراسة مرتضى فرح على وداعة، السماع والقياس في النحو العربي، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير جامعة النيلين ١٩٩٩م

المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة

١. القياس النحوي من صنيع النحاة، أمّا القياس اللغوي فمن صنيع المتكلم
٢. نشأ القياس في النحو فطريّا ولم يتأثر بالمنطق أو الفقه، ثم تأثر بالفقه في عهد الخليل ثم بعلم الكلام في عهد ابن جني.
٣. الأخذ عن الشعراء والأعراب ينبغي أن يكون على أساس الفصاحة، لأن الاختلاط بالأُمم الأخرى موجود منذ العهد الجاهلي.

ب/ دراسة مبارك حسين نجم الدين، القياس النحوي أصوله وضوابطه ووظيفته ودوره في بناء المدرستين (الكوفة والبصرة) – لنيل درجة الدكتوراه – جامعة القرآن الكريم ٢٠٠٣م

*ومن أهداف هذه الدراسة:

١. شرح مفهوم القياس وبيان أهميته في النشاط اللغوي
٢. تحديد ضوابط القياس النحوي
٣. وصف دور القياس في بناء مذهب البصرة والكوفة

*المنهج: اتبع الباحث المنهج الوصفي التاريخي مستقرئا ومحللا متتبعا القياس منذ نشأته

*ومن أهم نتائج الدراسة

١. القياس ظاهرة فكريّة مصدرها عقل الإنسان وما اختزن فيه من تجارب وقراءات ومعاينات وسماع وملاحظة.
٢. للقياس ضوابط تحكم استخدامه لدى النحاة وتضبط منهجيته وتطبيقه مطرده وتمنع فوضى الأحكام النحويّة الصادرة وِفقَه ومن تلك الضوابط كثرة الاستعمال والاطِّراد.

ج/ دراسة لمياء صلاح بكري محمد – القياس النحوي ومنهجيته في توليد الصيغ الصرفيّة وبناء الجملة، لنيل درجة الماجستير جامعة السودان ٢٠١٥م

***من أهم أهداف الدراسة:**

١. بيان مفهوم القياس وعلاقته بالنحو.
٢. الإشارة إلي أنواع القياس وتوضيح أوجه تلاقيها.
٣. تحديد منهجيّة القياس النحوي في توليد الصيغ الصرفيّة وبناء الجملة

*اتبعت الدراسة المنهج الوصفي.

***من أهم نتائج الدراسة:**

١. القياس عملية ذهنيّة منهجيّة يتم فيها إثبات حكم الأصول للفروع بعلة جامعة.
٢. تأثير القياس النحويّ بالقياس الأصوليّ كلّ التأثير فالقياس الذي استعان به الفقهاء وفي استنباط الأحكام الشرعيّة استعان به النحويين وجعلوه واحداً من أهمّ أصولهم.

***أوجه التلاقي والاختلاف:-**

تتفق جميع الدراسات السابقة مع الدراسة الحاليّة في أنّ كلا منها تناول موضوع أصول النحو.

أمّا وجه الاختلاف فكلّ الدراسات السابقة جعلت من أصل القياس محورا لها حتى مرتضي الذي تناول السماع نجده قد قرنه بالقياس، بينما هذه الدراسة ركّزت على أصل السماع وبيان دوره في ضبط قواعد النحو والصرف.

الفصل الأول

مفهوم الأصل والأصول

- مفهوم الأصل .
- ماهيّة الأصول .
- نشأة الأصول .

مفهوم الأصل :-

(أصل) الهمزة والصاد واللام ، ثلاثة أصول متباعدٌ بعضها من بعض، أحدهما أساس الشيء ، والثاني الحيّة ، والثالث ماكان من النهار بعد العشىّ ، فأمّا الأول فالأصل أصل الشيء ، قال الكسائيّ في قولهم : " لا أصل له ولا فصل " . إنّ الأصل الحسب ، والفصل اللسان ، ويقال مجدٌ أصيل .

وأمّا الأصله فالحيّة العظيمة ، وفي الحديث في ذكر الرجال " كأنّ رأسه أصله " . وأمّا الزمان فالأصل بعد العشىّ وجمعه أُصُل وآصال و(يقال) أصيلٌ وأصيلة والجمع أصائل.

قال لعمري لأنت البيت أُكرِم أهله * وأقعد في أفيائه بالأصائل [١]

(أصل) الشئ :أساسه الذي يقوم عليه ومنشؤه الذي ينبت منه.

والأصل : كرم النسب .ويقال: ما فعلته أصلاً أي قطّ . ولا أفعله أصلا . وفيما ينسخ : النسخة الأولى المعتمدة ومنه أصل الحكم ، وأصول الكتاب .

(الأصل) : ماكان أصلاً في معناه. ويقابل بالفرعيّ، أو الزائد ، أو الاحتياطي أو المقلّد .

(الأصول) : أصول العلوم: قواعدها التي تبنى عليها الأحكام، والنسبة إليها أصوليّ .[٢]

- الأصل : ماينبني عليه غيره .
- الأصول جمع أصل وهو في اللغة : عبارة عمّا يفتقر إليه ولا يفتقرهو إلي غيره،وفي الشرع :عبارة عمّا يبنى عليه غيره ولا يبني هو على غيره ، والأصل مايثبت حكمه بنفسه ويبني عليه غيره .[٣]

---

(١) أبوالحسين أحمد بن فارس بن زكريا(٣٩٥)- معجم مقاييس اللغة – تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون-دار الكتب العلمية إيران-ج١- ص (١٠٩-١١٠)

(٢) إبراهيم مصطفى -أحمدحسن الزيات -حامد عبدالقادر-محمدعلي النجار- المعجم الوسيط-دارالدعوة (استانبول-تركية)- ج١-ص-(٢٠)

(٣) الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسين الجرجاني الحنفي (٨١٦) التعريفات- وضع حواشيه وفهارسه-محمد باسل عيون السّود-دار الكتب العلمية بيروت لبنان- ص (٣٢)

- الأصل : هو أسفل الشئ .
- ويطلق على الرّاجح بالنسبة إلي المرجوح، وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات، وعلى الدليل بالنسبة إلي المدلول.

– وعلى ماينبنى عليه غيره .

– وعلى المحتاج إليه كما يقال :(الأصل في الحيوان العزاء)

– وعلى ماهو الأولى كما يقال :" الأصل في الإنسان العلم " أي: العلم أولى وأحرى من الجهل .

الأصل في المبتدأ التّقديم ، أي ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه إذا لم يمنع مانع وعلى المتفرع عليه كالأب بالنسبة إلي الابن .

وعلى الحالة القديمة كما في قولك : الأصل في الأشياء الإباحة والطهارة , والأصل في الأشياء العدم ، أي: العدم فيها مقدّم على الوجود .

والأصل في الكلام الحقيقة، أي الكثير الراجح .

والأصل في المعرَّف باللّام هو العهد الخارجي .

وتخلّف الأصل في موضع أو موضعين لا ينافي أصالته، وحمل المفهوم الكلّي على الموضوع على وجه كلّي بحيث يندرج فيه أحكام جزئيات يسمّى أصلاً أو قاعدة .

وحمل ذلك المفهوم على جزئي معين من جزئيات موضوعة يسمّى فرعاً ومثالاً .

والأصول من حيث إنّها مبني وأساس لفرعها سمّيت قواعد . ومن حيث إنّها مسالك واضحة إليها سمّيت مناهج، ومن حيث إنّها علامات لها سمّيت أعلاماً .

والأصول تتحمّل مالا تتحمله الفروع، والأصول تراعى ويحافظ عليها والملزوم أصل ومتبوع من حيث إنَّ منه الانتقال ، واللازم فرع وتبع من جهه أنّ إليه الانتقال .

والكلّ أصل يبنى عليه الجزء في الحصول من اللفظ ، بمعنى أنّه يفهم من اسم الكلّ بواسطة أنّ فهم الكلّ موقوف على فهمه والجزء أصل باعتبار احتياج جهة كون القصد إليه ، والسّبب أصل من جهة احتياج المسبب إليه وابتنائه عليه .

والسبب المقصود أصل من جهة كونه بمنزلة العلّة الغائبة [1]

---

(١) أبوالبقاء أيوب بن موسى الحسين الكفوي ت(١٠٩٤-١٦٨٣م) الكليات (معجم في المصطلحات والفروع اللغوية)-القسم الأول-ط ٢- قابله على نسخه خطيّه وأعدّه للطبع ووضع فهارسه- د.عدنان درويش- محمدالمهدي – وزارة الثقافة والإرشاد القومي – أحياء التراث العربي دمشق (١٩٨١) ص (١٨٨-١٨٩)

الأصل : في اللغة أسفل الشئ وأساسه والأصل الدعامة التي يرتكز الشئ عليها والقاعدة التي تجمع عناصر الشئ المتعددة وأجزاءه المختلفة .[١]

أصل : واستأصلت هذه الشجرة أي ثبت أصلها .

واستأصل الله فلاناً أي لم يدع له أصلاً . ويقال: إنّ النّخل بأرضنا أصيل أي هو بها لايفنى ولا يزول .

وفلان أصيل الرأى، وقد أصُل رأيُه أصالة ، وإنّه لأصيل الرأى والعقل (والأصل أسفل كل شئ).

والأصيل : العشيّ ، وهو الأُصُل ، وتصغيره أصيلال . ولقيته مؤصلا أي بأصيل .

والأصلة : حيّة قصيرة تثبُ فتساور الإنسان وتكون برمل عاقر شبيه بالرئه منضمّة ، فاذا انتفخت ظننتها بها ، ولها رجلٌ واحدةٌ تقوم عليها ثم تدور فتثب لا تصيب نفختها شيئاً إلا أهلكته لأنّ السّم فيها .

(والأصيل) : الهلاك ، وقال أوس :

خافوا الأصيل وقد أعيت ملوكهم * وحُمِّلوا من دوى غوم بأثقال .

والأصيل أصيل ،و رجلٌ أصيل: (له أصل) [٢]

الأصل :أسفل الشئ ، كاليأصول ، ج أصول وآصُل ، وأصُل ككرُم صار ذا أصل ، أو ثبت ورسخ أصله كتأصّل والرأى : جاد .

والأصيل الهلاك والموت .

كالأصيلة فيهما ، ومن له أصل ، والعاقب الثابت الرأى ، وقد أصُل ، ككرُم ،والعشىّ ،ج أُصُل ، بضمتين ، وأصلات وآصال وأصائل وتصغير أصلات أصيلات نادر ، وربّما قيل أصيلال .وآصل دخل فيه وأخذه بأصيلته وأصلَتِه ، محرّكة ،أي كلّه أصله والأصلة،محركة: حيّة صغيرة ، أو عظيمة تهلك بنفختها ، ج : أصلٌ. وأَصِل الماء كفَرِح: أسِن من حمأة ، واللحم : تغيّر .

وأصيلتك : جمع مالك ، أو نخلتك , وأصله علما : قتله . وأصلته الأصله : وثبت عليه .[٣]

---

(١) السعيد شنوقة – في أصول النحو العربي – الناشر المكتبة الأزهرية –الطبعة الأولى (٢٠٠٨م) ص (١١)

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي – كتاب العين – ترتيب ومراجعة – داود سلّوم– داود سلمان العنبكي – إنعام داود سلّوم – مكتبة لبنان ناشرون ص (١٥)

(٣) مجدالدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي – معجم القاموس المحيط – رتبه ووثقه خليل مأمون شيحا – دار المعرفة بيروت لبنان – ص – (٥٠-٥١)

***ماهية الأصول :-**

إنّ أصول النحو العربيّ يراد بها الأسس التي بني عليها هذا النحو في مسآئله المتنوعة وتطبيقاته التي استطاعت توجيه عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم .[١]

*أصول النحو : علمٌ يُبحث فيه عن أدلّة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدلّ .

فقولي : (عِلمٌ) ، أي صناعة ، فلا يرد ما أورد على التعيير به في حدّ أصول الفقه ، من كونه يلزم عليه فقده . إذا فُقِد العالمُ به ، لأنّه صناعة مدونة مقررة ،وُجِدالعالِم به أم لا

وقولي (عن أدلّة النحو) يُخرِج كلّ صناعة سواه ، سوى النحو وأدلّة النحو الغالبة أربعة .

*قال ابن جنى في الخصائص :" أدلة النحو ثلاثة : السماع ، والإجماع ، والقياس "

*وقال ابن الأنباري في أصوله :" أدلة النحو ثلاثة نقل وقياس ، واستصحاب حال " .

فزادالاستصحاب ولم يذكر الإجماع ، فكأنّه لم ير الاحتجاج به في العربيّة ، كما رأى قوم .

وقد تحصل مما ذكراه أربعة ، وقد عقدت لها أربعة كتب وكل من الإجماع والقياس لا بد له من مستند من السماع ، كما هما في الفقه كذلك ودونهما الاستقراء ، والاستحسان ، وعدم النظير ، وعدم الدليل .

وقولي (الاجمالية) احتراز من البحث عن التفصيليّة ، كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، وبجواز الإضمار قبل الذكر في باب الفاعل والمفعول ، وبجواز مجئ الحال من المبتدأ ، وبجواز مجئ التمييز مؤكداً ، ونحو ذلك فهذه وظيفة علم النحو نفسه ، لا أصوله .

وقولي (من حيث هي أدلّته) بيان لجهة البحث عنها ، أي البحث عن القرآن بأنّه في النحو ، لأنّه أفصح الكلام ، سواء كان متواتراً أم آحاد ، وعن السنة ، كذلك بشرطها الآتي ، وعن كلام من يوثق بعربيته كذلك ،وعن إجماع أهل البلدين .

أي إنّ كُلاً ممّا ذُكر يجوز الاحتجاج به دون غيره ، وعن القياس وما يجوز من العلل فيه ، ومالا يجوز .

وقولى (وكيفيّة الاستدلال بها) ، أي عند تعارضهما ونحوه ، كتقديم السماع على القياس واللغة الحجازيّة على التميمية إلا لمانع . وأقوى العلتين على أضعفهما وأخفّ الأ قبحين على أشدّهما قبحا ، الي غير ذلك .[٢]

---

(١)السعيد شنوقة –في أصول النحو العربي – ص (١١)

(٢) السيوطي – الاقتراح – قرأه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت – دارالمعرفة الجامعية–ص (١٣،١٤،١٥،١٦،١٧)

يقول ابن الأنباري : " أصول النحو أدلة النحوالتي تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقة التي تنوعت عنها جملته وتفصيلة. وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ،والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الإطلاع على الدليل ، فإنّ المخلد إلي التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب .[١]

*أصول النحو : علمٌ يبحث فيه عن أدلّة النحو الأربعة الإجمالية العامة التي هي أصول في إستخراج قواعده وأحكام مسائله . لا التفصيليّة التي تتعلق ببعض أجزاء المسائل الكبرى ، من حيث هي أدلته لامن حيث تطبيق مسائلها وضرب أمثلتها ، وطرق كيفية الاستدلال بها في مسأله من حيث معرفة الأقوى والأضعف والتقديم للأدلة عند التعارض ونحوها ، وحال المستدل بها ومايتعلق به من أحكام وأوصاف وشروط ليصحّ منه الإثبات لمسائل النحو .

حدّ النحو : علمٌ بأصولٌ مبعثرةُ عند النحويين يعرف بها أحوال أواخر الكلم العربيّة إعراباً متغيرا بتغيُّر العوامل الداخلية عليه ، وبناءً وهو الذي لا يتغير مهما كانت حالته الإعرابيّة كالفعل الماضي.

وقيل : انتحاء وقصد سمت كلام العرب ليحلق من ليس من أهل العربيّة بأهلها في الفصاحة بذلك الانتحاء المضبوط بقانون النحو وأصوله .[٢]

إنّ الأصول علم من العلوم التي نشأت في أوج الحضارة العربيّة الإسلاميّة ، وكانت تهدف الي وضع القوانين التي تكون أساسا لا ستنباط الأحكام التي تتجدد بتجدد الأحداث حسب تطور الزمان ، ولهذا كان من الضروري على كلِّ مقرر لحكم من الأحكام أن يكون على دارية كافية بطرائق الاستنباط والاحتجاج والأدلة لما يراد الحكم فيه .

لقد أُخِذَت أصول النحو من أعمال أقدم النحاة ، واستنبطت من نصوص العربيّة المحتجّ بها ، ومن الطرائق التي عالجوا بها المادة اللغويّة .وبمعنى آخر ، فإنّ أصول النحو هي طريقة اللغويين في ضبط مدوّنة عملهم ، ولكن ماهي النصوص التي اعتبروها أصولاً ، وما اشترطوا فيها ، وما المنهج الذي توخوه في الاستدلال والاحتجاج ؟

وعند جمهور النحاة أنّ أدّلة النحو ثلاثة : السماع والقياس والإجماع . وأسقط ابن الأنباري الإجماع ، وأضاف إليها الاستصحاب فقال :" أقسام أدلته ثلاثة: نقلٌ وقياسٌ واستصحابُ حال ، ومراتبها كذلك وكذلك استدلالتها " .[٣]

---

(١)أبوالبركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت٥٧٧) لُمع الأدلة-تقديم وتحقيق سعيد الأفغاني-دارالفكر ص(٨٠)

(٢)عبدالله بن سليمان العتيق – الياقوت في أصول النحو-wwwpdffactory-ص(٤)

(٣)محمد خان -أصول النحو العربي-مطبعة محمدخيضربسكرة٢٠١٢م-ص (١٤-١٦)

أدلّة النحو :-

*أولاً : النقل أو السماع :

النقل هو الكلام العربيّ الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح) الخارجي عن حدّ القلة الي حدّ الكثرة . فخرج عنه إذاً ماجاء في كلام غير العرب من المولّدين ، وماشذّ من كلامهم كالجزم ب(لن) والنصب ب(لم) ، قُرِئ في الشواذّ :" ألم نشرح " بفتح الحاء وكالجر ب (لعل) كما في : لعل أبي المغوار منك قريب .[١] وقال : عليّ صروف الدهر أودولاتها . [٢]

وكنصب بعضهم جزأي (لعلّ) و(ليت) ، قال ياليت أيام الصبا رواجعا .

وقال : **فليت أبا قابوس ماذر شارقٌ * أميراً لنا أو ليت غير أمير .**

وككسر نون (مِن) مع لام التعريف نحوه " مِنِ الغلام " وضم نون (عن) معه نحو:(عنُ الرجل) وكإدغام نحو (ردّن في رددن) وتركه مع لام التعريف في أربعة عشر حرفاً أولها التاء وآخرها النون وآخرها النون، إلي غيره مما لا يخفى من الشواذّ . [٣]

وأعني به ماثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده ، الي أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين ، نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافر ، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كلّ منها الثبوت .[٤]

---

(١)عجز البيت لكعب بن سعدالغنوي وأوله:

فقلت أدع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أباالمغوارمنك قريب

(٢)تتمة الرجز: يدلننا اللّمة من لماتها - فتستريح النفس من زفراتها

(٣)ابن الأنباري لمع الأدلّة – (٨٠-٨٢-٨٣).

(٤)السيوطي – الاقتراح – تقديم وشرح صلاح الدين الهواري ص(٣٩)

ثانياً القياس :-

اعلم أنّ القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشئ مقايسةً و قياساً قدرته ، ومنه المقياس أي المقدار ، وقيس رمح أي قدر رمح وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة ،وإجراء حكم الأصل على الفرع " ، وقيل : " هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع " ، وقيل :" هو إعتبار الشئ بالشئ بجامع " . وهذه الحدود كلها متقاربة .[١]

القياس هو معظم أدّلة النحو والمعوّل في غالب مسائله عليه كما قيل : " إنّما النحو قياس يتبع " .[٢]

ولهذا قيل في حدّه : إنّه علم بمقاييس مستنبطة من إستقراء كلام العرب .

وقال صاحب :" المستوفي ". كل علم فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص ، وبعضه بالاستنباط والقياس ، وبعضه بالانتزاع من علم آخر،قال :فالفقه بعضه بالنصوص الوارده في الكتاب والسنه،وبعضه بالاستنباط والقياس،والطبّ بعضه مستفاد من التجربة ،وبعضه من علوم أخر،والهيئة بعضهامن علم التقدير،وبعضها تجربة شهد بها الرّصد،والموسيقى جلّها منتزع من علم الحساب ،والنحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والرّويّة وهو التعليلات ، وبعضه يؤخذ من صناعه أخرى كقولهم : الحرف الذي تختلس حركته من حكم المتحرك لا الساكن فإنّه مأخوذ من علم العروض ،وكقولهم :الحركات أنواع : صاعدٌ ومنحدرٌ وسافلٌ ومتوسطٌ بينهما فإنّه مأخوذ من صناعة الموسيقى .

قال ابن الأنباري في أصوله : اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقّق لأنّ النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حدّه : النحو بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ،فمن أنكرالنحو،ولايُعلم أحد من العلماءأنكره لثبوته بالدلاله القاطعة ، وذلك أنّا أجمعنا على أنّه إذا قال العربيّ : " كتب زيدٌ " فإنّه يجوز أن يسند هذا الفعل إلي كل اسم مسمّى يصحّ منه الكتابة .

نحو :" عمرو" و"بشر" و "أرد شير " إلي مالا يدخل تحت الحصر ،وإثبات مالا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال . وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء ومالا يدخل تحت الحصر ، وذلك النقل متعذرٌ ، فلو لم يجُز القياس ، واقتصر على ماورد في النقل وذلك منافٍ لحكمة الوضع،فوجب أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً، من الاستعمال لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل ، وذلك منافٍ لحكمة الوضع .[٣]

---

(١) ابن الأنباري – لمع الأدلة –ص (٩٣)

(٢)هذا صدر بيت الكسائي، وعجزه " وبه في كل علم ينتفع ". (٣) السيوطي – الاقتراح – ص(٣٧،٧٤)

فوجب أن يوضع وضعاً قياسيّاً عقليّاً لا نقليّاً ، بخلاف اللغة فإنّها وضعت وضعاً نقليّاَ لا عقليّاَ ، فلا يجوز القياس فيها بل يقتصر على ماورد به النقل ، ألا ترى أنّ القارورة سمِّيت بذلك لاستقرار الشئ فيها ، ولا يسمى كل مستقّر فيه قارورة ، وكذلك سمّيت الدارُ داراً لاستدارتها ولا يسمى كل مستدير داراَ.

أركان القياس :

للقياس أربعة أركان أصلٌ وهو المقيس عليه ، وفرعٌ وهوالمقيس ، وحكمٌ وعلة جامعة. قال ابن الأنباري : وذلك مثل أن تركب قياساَ في الدلالة على رفع مالم يُسَم فاعله فتقول : اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو مالم يُسمَ فاعله، والحكم هو الرفع ،والعلة الجامعة هي الإسناد ،والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، وإنّما أجرى على الفرع الذي هو مالم يُسمّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد .[١]

أقسام القياس :

يقسم الأنباري القياس النحوي ثلاثة أقسام : قياس العلّة ، وقياس الشبه، وقياس الطرد .

أولا : قياس العلة : وفيه يقول:" هو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلّة التي علق عليها الحكم في الأصل ". ومن أمثلته أن يقول من منع تقديم خبر ليس عليها . لايجوز تقديم خبرها عليها قياساَ على "عسى" فإنّه لا يجوز تقديم خبرها عليها وعلة المنع عدم تصرف الأفعال .

ثانياَ :قياس الشّبه : وفيه يقول : أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل " وذلك أن يدل على إعراب المضارع بأنّه على حركة الاسم وسكونه ،فإنّ قولك:"يضرب،على ضارب وكما أنّ ضارباً معرب كذلك ماأشبه، والعلة الجامعة هنا . جريان الفعل على الاسم في حركاته وسكناته ، ليس هذه العلة التي أوجبت له الإعراب " .

ثالثاً:قياس الاطّراد :

وفيه يقول :" هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة (المناسبة) في العلة واختلفوا في كونه حجّة فذهب قومٌ إلي أنّه ليس حجّة ، لأنّ مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظنّ.[٢]

---

(١) السيوطي – الاقتراح –ص(٧٤)

(٢)محمد حسن عبدالعزيز –القياس في اللغة العربية – دار الفكر العربي –الطبعة الأولى (١٤١٥-١٩٩٥)ص(٢١،٢٢)

ثالثاً : الاستصحاب :

قال ابن الأنباري : هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، قال : وهو من الأدلّة المتغيّرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء ، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب .وقال في "الإنصاف " أجمع البصريون على عدم تركيب "كم " بأن الأصل الإفراد ، والتركيب فرع، ومن تمسّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر الي إقامة دليل لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحدّ الأدلّة المعتبرة . وقال في موضع آخر منه : احتجّ البصريون على أنّه لا يجوز الجرّ بحرف محذوف ، بلا عوض بأن قالوا أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوض ولم يوجد ها هنا فبقي في ماعداه على الأصل ، والتّمسّك بالأصل تمسّك باستصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتبرة .

وقال ابن مالك :من قال إنّ (كان وأخواتها) لا تدلّ على الحدث فهو مردود بأنّ الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل إخراجهما عن الأصل الإ بدليل . قلت : والمسائل التي استدلّ فيها النحاة بالأصل كثيرة جدّاً لا تحصى كقولهم : الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك ، والأصل في الحروف عدم الزّيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه ، والأصل في الأسماء الصّرف والتنكير والتذكير وقَبول الإضافة والإسناد .

وقال الأندلسي في (شرح المفصّل): استدلّ الكوفيون على أنّ الضمير في "لولاك " ونحوه مرفوع ، بأن قالوا : أجمعنا على أنّ الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع ، فوجب أن يكون كذلك في هذا الضمير بالقياس عليه والاستصحاب. وقال الأنباري في " أصوله" : استصحاب الحال من أضعف الأدلّة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ماوجد هناك دليل ، الأ ترى أنّه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمين معناه ، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم . وقال في جدله : الاعتراض على الاستدلال بالاستصحاب بأن يذكر دليلا يدلّ على زواله كأن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به في بناء فعل الأمر ، فيبني أن فعل الأمر مقتطع من المضارع ومأخوذ منه ، والمضارع قد أشبه الأسماء وزال عنه استصحاب البناء وصار معرباً بالشبه ، فكذلك فعل الأمر ، والجواب أن يبيّن أنّ ماتوهّمه دليلاً لم يوجد فبقي التمسك باستصحاب الحال صحيحا.[1]

---

(١)السيوطي –الاقتراح–ص(١١٥-١١٦)

رابعاً : الإجماع:

والمراد به إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة ، قال ابن جني في "الخصائص" : وإنّما يكون حجّة إذا لم يخالف المنصوص ، ولا المقيس على المنصوص ،والإ فلا ، لأنّه لم يرد في قرآن ولا سنة أنّهم يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النّص بذلك في كلِّ الأمّة ، وإنّما هو علمٌ منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريقٍ نهجةٍ كان (خليل) نفسه و" أبا عمرو" فكره ، الإ أنّنا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها ، وتقدم نظرها الإ بعد إمعان واتقان .

وقال في موضع آخر : يجوز الاحتجاج باجتماع الفريقين وذلك كإنكار أبي العباسي جواز تقديم خبر ليس عليها، فأحد مايحتج به عليه أن يقال : هذا إسجازه سيبويه وكافة أصحابنا والكوفيون أيضا ، فإذا كان ذلك مذهباً للبلدين وجب أن تنفر عن خلافه قال : ولعمري أنّ هذا ليس بموضع قطع على الخصم لأنّ للإنسان أن يرتجل من المذاهب مايدعو إليه القياس مالم يخالف نصّاً ، قال :" فممّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلي آخر هذا الوقت ، قولهم في : " هذا جحر ضبٍ خرب " إنّه من الشاذّ الذي لا يحمل عليه ، ولا يجوز ردّ غيره إليه ، وأمّا فعندي أنّ في القرآن مثل ذلك نيّفاًعلى ألف موضع ! وذلك أنّه على حذف المضاف ، والأصل : " جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه " فجرى "خرب" وصفاً على "ضَبّ " وإن كان في الحقيقة للجحر ، كما تقول :" مررت برجل قائم أبوه" ، وإن كان القيام للأب لا للرجل ، ثم حذف الحجر المضاف إلي الهاء فأقيمت الهاء في مقامه فارتفعت ، لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب .

وقال غيره : إجماع النحاة على الأمور اللغويّة معتبر خلافاً لمن تردد فيه ، وخرقه ممنوع ومن ثم ردّ .

وقال ابن الخشاب في " المرتجل " : لوقيل : إنّ " مَن" في الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قولا إجراء لها مجرى " إن" الشرطية ، وتلك لا موضع لها من الإعراب لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز . [1]

---

(١)المرجع السابق-ص (٦٩-٧٠)

نشأة الأصول:

إن مفهوم الأصول في الفترة المبكرة من نشأة هذا العلم كان يعني القاعدة المستنبطة ممّا اطّرد في كلام العرب.

فالمعني بالأصول في فترة النشأة إذن :القواعد، وهي التي تعتمد على ركيزتين أساسيتين هما السماع والقياس .يؤكد ذلك استخدام بعض العلماء الأُول لمصطلح الأصول وهم يقصدون به القواعد الأساسية من ذلك كتاب أبي بكربن السراج الذي يحمل عنوان " الأصول في النحو " وتجدر الإشارة إلى أنّ الأصول كانت عند المتقدمين مبادئ يسيرة تتّم بصورة تطبيقيّة في مؤلفاتهم ،ولم تكن لهذه المبادئ أصول نظريّة إلا نادراً في بعض الإشارات القليلة وعلى هذا يجب التفريق بين مفهومين مختلفين لأصول النحو عند النحاة العرب :

الأول : يعني القواعد الأساسيّة في النحو،والتي يمكن تسميتها بالأصول النحويّة الثابتة .

الثاني : يعني الأصول المنهجيّة التي قام عليها النحو وانبنت عليه القواعد . إنّ المفهوم الثاني وهو مايهمنا في دراستنا لأصول النحو .يعدّ فنّاً مستحدثاً من حيث وضع إطاره النظريّ والتأليف فيه ، إذ جاءت المحاولات متاخرة عن نشأة النحو بما يقرب من ثلاثة قرون ، إذ يرجع أقدم ماوصلنا من هذه المحاولات إلى بعض الإشارات التي ذكرها ابن السراج (ت ٣١٦)ْ في كتابه (الأصول في النحو)، والزجاجي (ت ٣٣٧)ْ في (إيضاحه)، ثم وصلت إلى درجة أعلى من النضج والاكتمال على يد ابن جني (٣٩٢)ْ في (خصائصه)

ولكن ليس معنى هذا أنّ الأصول النحويّة لم تكن موجودة قبل ابن جني ،فقد مارسها النحاة الأوائل تطبيقاً في محاولاتهم التقعيديّة المبكرة وفي مصنفاتهم ، ولكنها كانت يسيرة ، ولم يكن علم الأصول في ذلك الوقت قد وصل إلى تلك الصورة الذهنيّة الفلسفيّة المعقّدة التي وصل إليها في مراحل متأخرة كما الحال عند الأنباري وهكذا يتّضح أنّه لكي تصل إلى صورة واضحة وجليّة عن الأصول النحويّة قبل الأنباري لابّد من تتبع هذه الأصول من نشأتها إلى عصر الأنباري مروراً بكل المحاولات الجادّة والمؤثرة في مسيرة هذه الأصول وتطور مفهومها ،وذلك بغية الأصول إلى المفهوم الذي استقرّت عليه هذه الأصول في عصرالأنباري .[1]

---

(١) محمدسالم صالح –أصول النحو دراسة في فكر الأنباري – دار السلام للطباعة والنشر الاسكندريّة –الطبعة الأولى(٢٠٠٦،١٤٢٧م) ص (٤٣-٤٢)

وحين نتتبع مصطلح (علم الأصول) فإنّه لاينصرف إلا إلى أصول الفقه الذي كان الإمام الشافعي (ت٢٠٤)ْ

أول من وضعه، وعلمُ أصول الفقه يختصّ بالنظر في الأدلّة الشرعيّة وصولاً إلى استنباط الأحكام والتكاليف ، فأصول الفقه يُعنى بالأحكام الكليّة العامة ويضع قواعد استنباط الأحكام الشرعيّة الكليّة ويتتبع دلائلها الإجمالية.

والأصولي العارف بها وبطرق استفادتها يمكن القول بأنّه المجتهد .وهكذا فإنّ(علم أصول الفقه)يلتقي مع (علم الكلام)الذي يتناول إثبات العقيدة الدينيّة عن طريق الأدلّة العقليّة ،فالعلمان يلتقيان في تناولهما الأحكام الكليّة العامة.

يتضح تأثير أصول الفقه في أصول النحو في المصطلحات النحويّة المأخوذة من القرآن الكريم وفي الأقوال المذكورة لبعض أعلام النحو ويتجلى تأثير أصول الفقه في أصول النّحو في أنّ القياس في الإعراب أو في مسائل العلل هو نفسه القياس في أصول الفقه لأنّ نشأته سبقت نشأة النحو.[١]

---

(١) السعيد شنوقة – في أصول النحو العربي –ص (١٣)

الفصل الثاني

مفهوم السّماع(النقل) وضوابطه

* مفهوم السّماع في اللغة.

* مفهوم السّماع في الاصطلاح .

* مفهوم السّماع لدى بعض الباحثين.

*أهميّة السّماع أو النقل .

* شروط السّماع أو النقل.

*أقسام السّماع أو النقل .

* معرفة طرق الأخذ والتحمّل .

*مشكلات السّماع .

مفهوم السّماع في اللغُة :-

السّماع هو الأصل الأول من أصول النحو ويسمى النقل أيضا . والسماع مصدر سمعه ، وسمع إليه ، وله منه سمعاَ وسماعاَ إذا أدرك الأصوات بالحاسة المعلومة [١] .

ومنه سمع الصوت ،سمعه سمعا : أدرك الصوت بأذنيه ، وسمعه وأسمعه جعله يسمع تسمعاَ : أدرك الصوت بأذنيه ، وسمعه وأسمعه جعله يسمع . و(أسمع به) : أي ما أكثر سمعه ! والسماع مصدر الصيت المسموع والغناء .

والسّمع : الأذن والجمع أسماع . قال ابن السكيت : السمع سمع الإنسان . ويكون واحداً مفرداً وجمعاً .

ويقال ردّ الحاد سامعه : المراد به الأذن وقد ذكر لمكان العضو وقال تعالى:(**إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا**) .الروم (٥٣)

وأراد بالاسماع هنا القبول والعمل بما يسمع لأنه إذا لم يعمل به فهو بمنزلة من لم يسمع . وسمعت إلي غيرك : أصغيت . يجوز الإدغام فتقول اسّمع إليه : أصغى .

والمسامع جمع مسمع وهو آلةٌس السمع أو جمع سمع على غير قياس وفي الحديث (ملأ الله مسامعه) [٢] .

ولكلمة سماع أو السماع في اللغة أصل إشتقاقيّ اُشتُقت منه ، كما لها معان متعددة من ناحية المدلول ، وكلاهما تحت مادة (سمع) فهي من ناحية الاشتقاق في مصدر(سمع) جاء في بعض المعاجم :" قال سيبويه : وقالوا : أخذت ذلك عنه سماعا وسمعاً ، جاءوا بالمصدر على غير فعله) أمّا من ناحية المدلول فهي تدل على معان عديدة فهي تعني الاستماع ، وتجئ بمعنى الإسماع بمعنى الغناء هذا وقد تكون اسما لفعل أمر ، وقد يأتي بمعنى الاستجابة ، كما تدلّ على الشهرة وزيوع الصيت [٣] .

---

(١) جلال الدين السيوطي – الاقتراح في علم أصول النحو – تعليق محمود سليمان ياقوت ص(٧٤)

(٢) السعيد شنوقة – في أصول النحو – ط١ ص (٤٤)

(٣) مرتضى فرح علي وداعة – السماع والقياس في النحو العربي – فهرسة المكتبة الوطنيّة –السودان –الخرطوم (٢٠١٤) ص (٧)

السماع اصطلاحاً :-

وفي الإصطلاح : السماع أحدّ أدلّة النحو ، وهو منهج لتدوين اللغة المسموعة عمّن يوثق بعربيتهم .

والسماع أو النقل مانقله علماء اللغة العربيّة من النصوص اللغويّة التي تمثل عندهم أصول اللغة العربيّة وتمثل مصدرها الأساسي نقلاً صحيحاً ويكون ثابتا عمّن يوثق بفصاحته [١] .

ويعرفه ابن الأنباري بقوله : هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلي الكثرة ،فخرج عنه إذاً ماجاء في كلام غير العرب من المولدين وماشذّ عن كلامهم ، ونجد المعنى عند السيوطي [٢] إذ يقول : وأعني به ماثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده ، إلي أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين ، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر ، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت [٣] .

وقد عرفه عدد من العلماء ولكنّها في مجملها لا تخرج من المعنيين التاليين :

الأول : يرد في مقابل القياس ، ولابد من تقبّله بهيئته ، وهذا مايسمُونه ب(الشاذّ) وقد عبّر عنه سيبويه بقوله : " إنّما هي أشياء مختلفة ولا تطّرد أو نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها " .

الثاني : ويرد بأنّه أحد طرق أخذ اللغة ، وهو أول أدلة النحو ، وقد أشار اليه السيوطي بقوله :" وأعني به ماثبت في كلام من يوثق بفصاحته " .

وبصورة أوضح فهو يعني : " الحصول على النّصُ والوقوف عليه والتّأمُل فيه " .

وللربط بين المفهومين اللغويّ والاصلاحيّ نلاحظ أنّه إذا أخذنا السماع بمعنى الاستماع في اللغة نجده أقرب المعاني للمعنى الاصطلاحي للتلقي والأخذ من القائل في كلٍّ .

هذا، ولمّا كانت اللغة كائناً حيّاً وفي تطورٍ دائمٍ حتى في مجال المصطلحات العلميّة ظهرت في مجال أصول النحو مصطلحات حلّت محل السّماع لدى بعض المحدثين فكانت الحاجة ماسة للوقوف عليها لمعرفة مصدرها[٤].

---

(١) السعيد شنوقة – في أصول النحو العربي ص (٤٤)

(٢) عبد الكريم مجاهد – دراسات في اللغة والنحو –دار المشرق الثقافي الأردن عمان ط١ (٢٠٠٦م) ص (١٩٤)

(٣) جلال الدين السيوطي – الاقتراح وتقديم وشرح صلاح الدين الهواري ص (٣٩)

(٤)مرتضى فرح علي وداعة – السماع والقياس في النحو العربي ص (٨)

مفهوم السماع لدى بعض المحدثين :-

يقابل مصطلح السماع مايعرف اليوم ب(الاستعمال اللغوي) وهو مبدأ يقوم على السيرورة شأنه شأن السماع وهذا مايراه الدكتور عفيف دمشقية .

ولعل السبب في إحلال الاستعمال اللغوي محلّ السماع يرجع للتحديد الزمانيّ والمكانيّ للسّماع الذي ينظر إليه الكثيرون أنّه أصبح تاريّخيا فحسب ولكن من اين أتى دمشقية ومن تبعه بهذا المصطلع (الاستعمال اللغوي) ؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من الوقوف على ماجاء في تقسيم الكلام إلي مايلي :

- مطرد في القياس والاستعمال .
- مطرد في القياس شاذّ في الاستعمال .
- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس .
- شاذّ في الاستعمال والقياس .

عليه يلاحظ أنّ مصطلح (الاستعمال) مقابل للقياس في الأقسام الأربعة ،مما يدل على أنّه ليس حديثا ، وإنما كان مستخدما لدى النحاة القدامى وبمعنى السماع بمفهومية .

وكما يلاحظ أيضا أن بعض النحاة يستخدم (الاستعمال) تارة والسماع تارة أخرى ، ومن ذلك قول :ابن جنّى : " وكذلك قولهم : مكان مبقل . هذا هو القياس ، والأكثر في السماع باقل ، والأول مسموع أيضا قال أبوداؤد : أعاشني بعدك واد مبقل،آكل من حوزانه وأنسل... ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى .

وهذا إن دلّ على شئ إنّما يدل على أنّ مصطلح (الاستعمال) قديم ويأتي بمعنى السّماع .

ومما أوردنا على سبيل التمثيل فقط ، ومؤلفات المتأخرين من النحاة من أمثال : ابن هشام ، وابن عقيل ، وغيرهما تعجّ بهذا المصطلح ، هذا فيما يختصّ بمتأخري النحاة منذ عصر ابن جنى ومن يليه ، ولكن ياترى هل كان أوائل النحاة يستخدمون (الاستعمال) بمعنى السماع ؟

للإجابة عن هذا السؤال تأمّل قول سيبويه : " واعلم أنّ (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنّك فيها بالخيار : إن شئت أعملتها كإعمالك (أرى) و (حسبت) إذا كانت واحدة بين اسمين وذلك قولك : زيداً حسبت أخاك .وإن شئت ألغيت (إذن) كإلغائك (حسبت) إذا قلت : زيدٌ حسبت أخوك [1] .

---

(١)المرجع السابق ص (٩،١٠)

فأمّا الاستعمال فقولك : " فإذن آتيك ، وإذن أكرمك " فإنّك تجده يطلق مصطلح الاستعمال على الأقيس وليس بمعنى السّماع وكتابة يفيض بعبارات تؤكد أنّه صاحب فهم شامل للسّماع مثل : " وسمعنا من العرب " ومن جواز الرفع في هذا الباب أنّي سمعت رجلين من العرب وسمعناهم يقولون :" وزعم عيسى أنّه سمع " .... إلخ . وتزيدك يقيناً باعتماده عليه .

وهناك مصطلح آخر مقابل (السّماع) وهو أحدث من مصطلح (الاستعمال) وقد أطلقه فيما وقفنا عليه أحمد حاطوم وهو مصطلح النقاء اللغوي على كون العبارة خالية خلوّاً تاماً من آثارالعقل ومنطقه وحساباته، أي لقوانين لسانها خضوعاً إجمالياً غالباً ، وليس لقوانين العقل وحساباته التي تكون على الألسنة عرضه لها في بعض لغاتها " .

من خلال هذا التعريف تتضح حقيقتان هما :

االأولى : إنّ النقاء اللغوي لا يعتمد على القياس العقلي .

الثانية : إنّه نابع من القوانين اللسانيّة فقط ،

أي : ملاحظة الكلام المنطوق بعد تلقيه من المتكلم وهو على مايبدو . مفهوم السّماع نفسه الذي يعتمد على التلقي ، ثم تعقبه عملية الملاحظة والاستقراء .

هذا ، ولعلّ مصدر هذا المصطلح " النقاء اللغوي " يعود إلي الحدود المكانيّة والزمانيّة التي دقق النحاة فيها وركّزوا على أن تكون اللغة نقيّة من شوائب اللغات الأخرى .

بالرغم من اختلاف مدلول التنقيّة ، فحاطوم يقصد التنقيّة من آثار القياس العقلي المجرد ، بينما التنقيّة في الحدود المكانيّة والزمانيّة مقصود بينما تنقيّة اللغة من شوائب اللغات الأخرى . هذا ماأمكن قوله عن مفهوم السماع بأبعاده المختلفة [١] .

---

(١) السابق ص (١٠) (١١) (١٢)

أهميّة السماع أو النقل :-

النقل هو الأصل الأول من أصول النحو العربي ، وهو على درجة كبيرة جداً من الأهميّة ، إذ يمثل حجر الأساس في عمليّة الا ستدلال ، بل إنّ الأصول الأخرى لابد لها من مستند من السماع , حتى القياس فهو قائم على النقل , وبناءاً على ذلك فالنقل هو أهمّ الأصول النحويّة في عمليّة الاستدلال ، لأن المنطلق الأول للنحاة كان استقراء كلام العرب الفصيح لم يكن يأتي بطريق المشابهة الا في القليل ، وإنّما كان يأتي بواسطة النقل ، الذي يتمثل في تحمل الرواة للنصوص وأدائها أداءاً صحيحا إلي من يطلبها [١] .

ويشير ابن الأنباري إلي مكانة كل من القياس والسّماع بقوله : " إنّ عوامل الألفاظ يسيره محصورة ، والألفاظ كثيرة غير محصورة ، فلو لم يجز القياس واقتصر على ماورد في النقل من الاستعمال لأدى ذلك ألا يفي مانخص بما لا نخصّ ، وبقى كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل ، وذلك منافٍ لحكمة الوضع ، ولذلك وجب أن يوضع وضعا قياسيّاً عقليًّا لا نقليّاً ، وحين وضعت اللغة وضعاً نقليّاً لا عقليّاً ، لم يجز إجراء القياس فيها ، واقتصر فيها على ماورد به النقل " .

والنحاة على هذا الأمر من إحكام القياس ، مع الأخذ بالسماع ولم يخرج عن هذا الا قله ممن أنكروا القياس[٢].

وقد مرّ على اللغة زمن غير قليل كانت فيه الرواية أو السماع أوثق طرق نقل اللغة وأوسعها انتشارا ، وظلّ عليها المعوّل في ذلك إلي وقت متأخّر ، كما جاء في (المزهر) لسنا نسلم أنّ اللغة تثبت في القياس ، وإنّما تثبت نقلا عن العرب والمسموع عن العرب هو المقصود عند علمائنا[٣] .

---

(١) محمد سالم صالح – أصول النحو دراسة في فكر الانباري (١٥١).

(٢) عمر بن عيسى بن اسماعيل الهرمي – المحرر في النحو تحقيق – منصورعلي محمد عبد السميع ط١ ج١ ص(٥٣)

(٣) عبد الكريم مجاهد – دراسات في اللغة والنحو ص (١٩٤)

شروط النقل أو السماع :-

اشترطوا في السماع شرطاً وهو مايمكن للدراس الوقوف عليه في نص ابن الانباري قال : " النقل هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلي حدّ الكثرة " .

ومن شروط النقل أو السماع :

أولا : الفصاحة : " الكلام العربيّ الفصيح " .

ثانياً : السند :"المنقول بالنقل الصحيح ".

ثالثاً : التواتر : " المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلي حدّ الكثرة ".

وهكذا فالذي لم يتوفر فيه هذه الشروط مختلف فيه ، فالنقل إذن هو السماع وهو الكلام العربيّ الفصيح المنقول نقلاً صحيحاً ويكون خارجاً عن حدِّ القلة إلي حدّ الكثرة ولا يعدُّ منه كلام المولّدين أو ماجاء شاذّاً في كلام العرب شعره ونثره [١].

أقسام النقل (السماع) :-

قال الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري " لمع الأدلة في أصول النحو ".

أعلم أن النقل ينقسم الي قسمين : تواتر وآحاد .

فأمّا المتواتر فلغة القرآن وماتواتر من السنة، وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعيّ من أدّلة النحو يفيد العلم. واختلف العلماء في في ذلك بأنّ العلم الضروري هو الذي بينه وبين مدلوله ارتباط معقول ، كالعلم الحاصل من الحواس الخمس : السمع ، والبصر ، والشم ، والزوق ، واللمس ، وهذا موجود في خبر التواتر ، فكان ضروريا.

وذهب آخرون الي أنّه نظريّ واستدلوا على ذلك بأنّ بينه وبين النظر ارتباطا ، لأنّه يشترط في حصوله لنقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم ، فلما اتفقوا على أنّه صدق .

وزعمت طائفة قليلة أنّه لا يفضي الي علم ألبتة ، وتمسّكت بشبهة ضعيفة ، وهي أن العلم لا يحصل بنقل كل واحد منهم ، فكذلك بنقل جماعتهم ، وهذه شبه ظاهرة الفساد ، فإن يثبت للجماعة ملا يثبت للواحد ، فإنّ الواحد لو رحل حُمل حمل ثقيل لم يمكنه ذلك ، ولو اجتمع على حمله جماعة لأمكن ذلك . فكذلك هاهنا[٢].

---

(١)السعيد شنوقة –في أصول النحو العربيّ –ص(٤٧)

(٢) جلال الدين السيوطي–المزهرفي علوم اللغة وأنواعها–شرح وضبط محمدأحمدجادالمولى–علي محمدالبجاوي–محمدأبوالفضل إبراهيم–ج١–ص(١١٣)(١١٤)

***الآحاد :** وأمّا الآحاد فما تفردّ بنقله بعضُ أهلُ اللغة ، ولم يوجد فيه شرط التواتر ، وهو دليل مأخوذ به ، واختلفوا في إفادته :

فذهب الأكثرون إلي أنّه يفيد الظنّ ، وزعم بعضهم أنّه يفيد العلم ، وليس بصحيح لتطرّق الاحتمال فيه ، وزعم بعضهم أنّه إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة ، كخبر التواتر لوجود القرائن .

***شرط التواتر** : ثم قال واعلم أنّ أكثر العلماء ذهبوا إلي أنّ شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلي حدٍّ لايجوز على مثلهم الاتفاق على الكذب ، كنَقَلة لغة القرآن ، وماتواتر من السنة وكلام العرب ، فإنهم انتهوا الي حدٍّ يستحيل على مثلهم الاتفاق على الكذب .

وذهب قوم إلي أنّ شرطه أن يبلغوا سبعين ، وذهب آخرون الي أنّ شرطه أن يبلغوا أربعين ، وذهب آخرون إلي أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر ، وذهب آخرون إلي أن شرطه أن يبلغوا خمسة . والصّحيح وهو الأول .وأمّا تعيين تلك الأعداد فإنّما اعتمدوا فيها على قصص ليس بينها وبين حصول العلم بأخبار التواتر مناسبة وإنّما اتفق وجودها مع هذه الأعداد ، فلا يكون فيها حجّة . انتهى ماذكره ابن الأنباري .

وقال الإمام فخر الدين الرازيّ في كتابه (المحصول) : الطريق الي معرفة اللغة النقل المحض، وهو إمّا تواتر أو آحاد وعلى كل منهما إشكالات.

أمّا التواتر فالإشكال عليه من وجوه :

أحدهما : أنّا نجد الناس مختلفين في معاني الألفاظ التي هي أكثر الألفاظ تداولاً ودوراناً على ألسنة المسلمين إختلافاً شديداً لا يمكن فيه القطع بما هو الحقّ، كلفظة الله ، فإنّ بعضهم زعم أنّها عبريّة، وقال قوم : سريانيّة ، والذين جعلوها عربيّة اختلفوا : هل هي مشتّقة أم لا ، والقائلون بالاشتقاق اختلفوا اختلافاً شديداً ، ومن تأمّل أدلّتهم في ذلك علم أنّها متعارضة وأنّ شيئا منها لا يفيد الظنّ الغالب فضلاً عن اليقين .

وكذلك اختلفوا في لفظ الإيمان والكفر ، والصلاة والزكاة ، فإذا كان هذا الحال في هذه الألفاظ التي هي أشهر الألفاظ ، والحاجة إليها ماسّة جداً فما ظنّك بسائر الألفاظ ،وإذا كان كذلك ظهر أن دعوى التواتر في اللغة والنحو متعذّر .

وأجيب عنه بأنّه وإن لم يكن دعوى التواتر في معانيها على سبيل التفصيل ، فإنّا نعلم معانيها في الجملة ، فنعلم أنّهم يطلقون لفظ الله على الإله المعبود بحقّ ، وإن كنّا لانعلم مسمّى هذا اللفظ أذاته أم كونه معبوداً ، أم كونه قادر على الاختراع ، أم كونه ملجأ للخلق ، أم كونه بحيث تتحيّر العقول في إدراكه ؟إلي غير ذلك من المعاني المذكورة لهذا اللفظ ، وكذا القول في سائر الألفاظ[1] .

(١)المرجع السابق – ص (١١٤-١١٥)

الإشكال الثّاني : إنّ من شرط التواتر إستواء الطرفين والواسطة ، فهب أنّا علمنا حصول شرط التواتر في حفاظ اللغة والنحو والتصريف في زماننا ، فكيف نعلم حصولها في سآئر الأزمنة ، وإذا جهلنا شرط التواتر جهلنا التواتر ضرورة ، لأنّ الجهل بالشرط يوجب الجهل بالمشروط .

فإن قيل : الطريق إليه أمران :

أحدهما : إنّ الذين شاهدناهم أخبرونا أنّ الذين أخبروهم بهذه اللغات كانوا موصوفين بالصفات المعتبرة في التواتر ، وأنّ الذين أخبروهم كانوا كذلك إلي أن يتصل النقل بزمان الّرسول صلّى الله عليه وسلّم .

والآخر : أن هذه لولم تكن موضوعة لهذه اللغات ، ثم وضعها واضع لهذه المعاني لاشتهر ذلك وعُرِف ، فإنّ ذلك ممّا تتوفر الدواعي على نقله .

قلنا : أمّا الأول فغير صحيح ، لأنّ كلّ واحدٍ منّا حين يسمع لغة مخصوصة من إنسان فإنّه لم يسمع منه أنّه سمعه من أهل التواتر وهكذا ، بل تحرير هذه الدعوى على هذا الوجه ممّا لا يفهمه كثير من الأدباء ، فكيف يدّعى عليهم أنّهم علموه بالضرورة ؟ بل الغاية القصوى في راوي اللغة أن يسنده إلي كتاب صحيح ، أو إلي أستاذ متقن ، ومعلوم أنّ ذلك لا يفيد اليقين .

أمّا الثّاني : فضعيف أيضا ، لأنّ ذلك الاشتهار إنّما يجب في الأمور المهمة ، وتغيير اللفظة الواحدة ليس من المهمات العظيمة حتى يشتهر ويُنقل ، وأيضا فهو منقوض بالكلمات الفاسدة الإعرابات المعوجة الجارية في زماننا ، مع أن تغيّرها ومُغيّرُها غير معلوم .

الإشكال الثّالث : أنّه قد اشتهر ، بل بلغ مبلغ التواتر ، أنّ هذه اللغات إنّما أُخِذت عن جمع مخصوص ، كالخليل ، وأبي عمرو ، والأصمعي ، وأقرانهم ولا شكّ أنّ هؤلاء ماكانوا معصومين ولا بالغين حدّ التواتر ، إذا كان كذلك لم يحصل القطع واليقين بقولهم .

أقصى مافي الباب أن يقال : نعلم قطعا أنّ هذه اللغات بأسرها غير منقولة على سبيل الكذب ، ويقطع بأنّ فيها ماهو صدق قطعا ، لكن كل لفظة عيّناها فإنّا لايمكننا القطع بأنّها من قبيل مانقل صدقاً ، وحينئذٍ لايبقى القطع في لفظٍ معينٍ أصلا ، وهذا هو الإشكال على من ادّعى التواتر في نقل اللغات .

وأمّا الآحاد : فالإشكال عليه من جهة أنّ الرواة له مجروحون ليسوا سالمين عن القدح بيانه أنّ أصل الكتب المصنّفة في النّحو واللغة كتاب سيبويه وكتاب العين ، أمّا كتاب سيبويه فقدحُ الكوفيين فيه وفي صاحبه أظهر من الشّمس ، وأيضا فالمبّرد كان من أجلّ البصريين وهو أفرد كتاباً في القدح فيه[1] .

---

(١)المرجع السابق (١١٥-١١٦)

وأمّا كتاب العين فقد أطبق الجمهور من أهل اللغة على القدح فيه . وأيضا فإنّ ابن جنيّ أورد باباً في كتاب(الخصائص) في قدح أكابر الأدباء بعضهم في بعض ، وتكذيب بعضهم بعضا ، وأورد باباً آخر في أنّ لغة أهل الوبر أصحّ من لغة أهل المدر ، وغرضه من ذلك القدح في الكوفيين .

وأورد باباً آخر في كلمات الغريب لايُعلم أحدٌ أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي . وروي عن رؤبة وأبيه أنّهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ، ولا سُبقا إليها ، وعلى ذلك قال المازني : ماقيس على كلام العرب فهو من كلامهم . وأيضا فالأصمعي كان منسوبا إلي الخلاعة ، ومشهوراً بأنّه كان يزيد في اللغة مالم يكن منها ، والعجب من الأصوليين أنّهم أقاموا الدلائل على خبر الواحد أنّه حجّة في الشّرع ، ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللّغة ، وكان هذا أولى ،وكان من الواجب عليهم أن يبحثوا عن أحوال اللغات والنحو ، وان يفحصوا عن جرحهم وتعديلهم ، كما فعلوا ذلك في رواة الأخبار ، لكنّهم تركوا ذلك بالكليّة مع شدة الحاجة إليه ، فإن اللغة والنحو يجريان مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص [1].

---

(١) المرجع السابق ص (١١٧ – ١١٨)

معرفة طرق الأخذ والتّحمّل:- هي ستة :

أحدهما: السماع من لفظ الشيخ أو العربي ، قال ابن فارس تؤخذ اللغة إعتياداً كالصبيّ العربيّ يسمعُ أبويه وغيرهما ، فهو يأخذ اللغة عنهم على مرّ الأوقات ، وتؤخذ تَلَقُناً من مُلَقِن ، وتؤخذ سماعاً من الرواة الُثقات ، وللمتحمّل بهذه الطرق عند الأداء والرواية صيغ : أعلاها أن يقول أملي عليّ فلان ، أو أملّ عليّ فلان . قال أبو على القالي في(أماليه): أملى علينا أبو بكر بن دريد قال أنشدنا أبوحاتم عن أبي عبيدة لخرنق بنت هفان ترثي زوجها عمرو بن مرثد وابنها علقمة بن عمرو وأخويه حسانا وشرحبيل

لا يبعدن قومي الذين هم * سمُ العُداة وآفة الجُزر

النازلون بكل معترك * والطيّبون معاقد الأزر

قال : وأملى علينا أبو العهد صاحب الزّجاج . قال : أنشدنا أبوخليفة الفضل بن الحُباب الجُمحي قال : أشدنا أبو عثمان المازني للفرزدق :

لا خير في حُبٍّ من تُرجى نوافله * فاستمطروا من قريش كلّ مُنخدع

تخال فيه إذا ماجئته بَلَها * في ماله وهو وافي العقل والورع

وقال القالي حدثنا أبو بكر بن دريد حدثنا عبد الرحمن عن عمه الأصمعي قال سمعت أعرابيّا يدعو لرجل ، فقال جنّبك الله الأمرّين وكفاك شرّ الأجوفين ، وأذاقك البردين . قال الغالي : الأمرّان : الفقر والعُرى ، والأجوفان : البطن والفرج ، والبردان : برد الغنى وبرد العافية .

ثانيهما : القراءة على الشيخ ويقول عند الرواية : قرأت على فلان قال الغالي في أماليه قرأت على أبي بكر محمد ابن أبي الأزهر قال قيل لعقيل بن عُلّفة ، وأراد سفرا ، أين غيرتل على من تخلّف من أهلك ؟ قال : أَخلِّف معهم الحافظين : الجوع والعُرى،أَجِيعَهن فلايمرحن ،وأَعريهن فلا يبرحن .

وقال قرأت على أبي بكر محمد بن أبي الأزهر ، قال حدثنا الشونيزي قال : حدثنا محمد بن الحسن المخذوميّ عن رجلٍ من الأنصار نسي اسمه قال : جاء حسان بن ثابت الي النابغة ، فوجد الخنساء حين قامت من عنده فأنشد قوله :

أولاد جفنة حول قبر أبيهم * قبر ابن مارية الكريم المفضل

يسقون من ورد البريص عليهم * بَرَدَى يُصفِّق بالرحيق السلسل

يغشون حتى لا تهرّ كلابهم * لا يسألون عن السواد المقبل

فقال :إنّك لشاعر : وإنّ أُخت بني سليم لبكاءة [1].

---

(١)السيوطي –المزهر ص(١٤٤،١٤٥،١٤٦،١٥٨)

أخرج الخطيب البغدادي ، عن ابن عبد الحكم ، قال : كان أصحاب الأدب يأتون الشافعيّ فيقرأون عليه الشعر فيفسّره . وكان يحفظ عشرة آلآف بيت من شعر هُذيل بإعرابها ومعانيها .

وقال السّاجي : سمعت جعفر بن محمد الخوارزميّ يحدّث عن أبي عثمان المازني عن الأصمعيّ قال : قرأت شعر الشّنفري عن الشّافعيّ بمكة .

ثالثها : السّماع على الشيخ بقراءة غيره ، ويقول عند الرواية : قُرئ على فلان وأنا أسمع .

قال الغالي : قرأت على أبي بكر بن الانباري في كتابه وقرئ عليه في المعاني الكبير ليعقوب بن السكيت ، وأنا أسمع ، فذكر أبياتا ، وقد أنشدني أبوبكر بن الأنباري قال : قُرئ على أبي العباس (أحمد بن يحي) لأبي حيّة النميري وأنا أسمع .

وخَبَّرك الواشون أن لن أحبّكم * بلى وسُتُور الله ذات المحارم

وقال الغالي : قُرئ على أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش ، وأنا أسمع ، وذكر أنه قرأ جميع ماجاء عن أبي مُحلّم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين (رحمه الله تعالى) فذكر أبو جعفر أنّه سمع ذلك مع أبيه من أبي محلّم قال أنشدني أبو محلّم لخنوص أحد بني سعد:

ألاعائذ بالله من سَرَفِ الغني * ومن رغبةٍ يوماً إلى غيرمرغب

وبهذا الإسناد عن أبي محلّم

قال : أنشدني مكوزة ، وأبو محضة وجماعة من ربيعة لسيارة بن هبيرة (يعاتب خالدا أو زيادا أخويه ، ويمدح أخاه منخلا :

تناسى هوى أسماء إمّا نأيتها * وكيف تناسيك الذي لست ناسيا

ويستعمل في ذلك أيضا أخبرنا قراءة عليه وأنا أسمع ، وأخبرني فيما قرئ عليه وأنا أسمع،وقد يستعمل في ذلك حدثنا .

رأيت الترميزي في شرح نكت الحماسة يقول : حدثنا فلان فيما قُرئ عليه وأنا أسمع ،والترميزي هذا متقدم أخذ عن أبي سعيد السيرافي وأبى أحمد العسكري وطبقتهما [1].

---

(١)المرجع السابق ص (١٦٠،١٦٢،١٦١)

رابعاً : الإجازة ، وذلك في رواية الكتب والأشعار المدوَّنة . قال ابن الأنباري : الصحيح جوازها : لأنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم كتب كُتُباً إلي الملوك ، وأخبرت بها رسله ونُزِّل ذلك منزلة قوله وخطابه ، وكتب صحيفة الزكاة والدّيات ، ثم صار النّاس يخبرون بها عنه ، ولم يكن هذا إلا بطريق المناولة والإجازة فدلّ على جوازها ، وذهب قوم إلي أنّها غير جائزة لأنّه يقول : أخبرني ، ولم يوجد ذلك . وهذا ليس بصحيح ، فإنّه يجوز لمن كتب إليه إنسان كتاباً ، وذكر له فيه أشياء أن يقول : أخبرني فلان في كتابه بكذا وكذا ، ولا يكون كاذباً ، فكذلك المرء ههنا .

وقال ثعلب في (أماليه) : قال زبير : اروِ عني ماأخذته من حديثي ، فهذه إجازة .

وقال ابن دريد في (أماليه) :أجاز لي عمي في سنة ستين ومائتين قال : حدثني أبي عن هاشم بن محمد بن السائب، قال حدثني ثابت بن الوليد الزهري، عن أبيه، عن ثابت بن عبد الله بن سباع ، قال حدثني قيس بن مخرمة قال :أوصى قصي بن كلاب بنيه ،وهم يومئذٍ جماعة، فقال :يابني ، إنّكم أصبحتم من قومكم موضع الخرزة من القلادة ، يابني ، فأكرموا أنفسكم تكرمكم قومكم ، ولا تبغوا عليهم فتبوروا ، وايّاكم والغدر فإنّه حَوب عند الله عظيم ، وعارٌ في الدنيا لازمٌ مقيم ، وإياكم وشرب الخمر فإنّها إن أصلحت بدناً أفسدت ذهنا.

خامسا : المكاتبة ، قال ثعلب في (أماليه) :بعثت بهذه الأبيات إلي المازنّي ، وقال أنشدني الأصمعي :

وقائلةٍ مابالُ دوسر بعدنا * صحا قلبه من آل ليلى وعن هند

وقال الترميسي في نكت الحماسة : أخبرنا أبو أحمد الحسن بن سعيد العسكري فيما كتب به إليّ ، وحدثنا المرزباني فيما قرئ عليه وأنا حاضر أسمع قالا : أخبرنا محمد بن يحي قال حدثنا الغلابي قال : حدثنا إبراهيم بن عمر قال : سأل الرشيد أهل مجلسه عن صدر هذا البيت :

*ومن يسألُ الصّعلوك أين مذاهبهُ *

فلم يعرفه أحد ، فقال إسحاق الموصلي : الأصمعي مريض ،وأنا أمضي إليه فأسأله عنه ، فقال الرشيد : احملوا إليه ألف دينار لنفقته ، واكتبوا في هذا إليه. قال : فجاء جواب الأصمعي أنشدنا خلف لأبي النشناش والنهشلي:

وسائلة أين الرحيل وسائل * ومن يسأل الصعلوك أين مذاهبه

وداوية تيهاء يُخشَى بها الردى * سرت بأبي النشناش فيها ركائبه

ليُدرك ثأراً أو ليكسب مغنماً * جزيلاً وهذا الدهرُ جَمٌّ عجائبه

قال : وذكر القصيدة كلّها[1] .

---

(١)المرجع السابق – ص (-١٦٣-١٦٤) ص(١٦٧)

سادسا : الوجادة . قال الغالي في أماليه قال أبو بكر بن أبي الأزهر : وجدت في كتاب أبي حدثنا الزبير بن عباد ، ولا أدرى عمّن هو، قال :حدثنا عبدالملك بن عبد العزيز ،عن المغيرة بن عبدالرحمن ،قال : خرجت في سفرٍ ، فصحبني رجلٌ ، فلما أصبحنا نزلنا منزلا ، فقال ألا أنشدك أبياتاً ؟ قلت : أنشدني ، فأنشدني :

إن المُؤمّل هاجه أحزانه * لمّا تحمّل غُدوةً جيرانه

بانوا فملتمسٌ سوى أوطانه * وطناً ، وآخر همُّه أوطانُه

قد زارني كلفا إلي ماكان بي * رئم عصى ، فأذا بنى عصيانه

إن كان شئ كان منه ببابل * فلسانه قد كان أو إنسانه

وفي المجمل لابن فارس : وجدت بخط سلمه أمّات البهائم ، وأمّهات الناس , وفيه : ذكر بعضهم أن النشحة : القليل من اللبن. يقال : مابقي في الإناء نشحة ولم أسمعها ، وفيها نظر .

وفيه : إذا ضرب الفحل الناقه ولم يكن أعدّ لها قيل لذلك الولد : الحلس . كذا وجدته ، ولم أسمعه سماعا[1].

---

(١) المرجع السابق ص(١٦٨-١٧٠)

مشكلات السّماع : –

- ممّا يقع في مقدمة هذه المشكلات الوضع والنّحل ، وقد أُثيرت هذه المشكلة قديماً على يدي ابن سلاّم، فقد جاء في (طبقاته) أنّ أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها حمّاد الرواية ، وكان غير موثوق به ، كان ينحل شعر الرجل غيره ، ويزيد في الأشعار .وممّا صاحب رواية المسموع كذلك تحريف الرواية التي قد تكون بإحداث تغيير في المسموع أو الزيادة فيه أو تبديل بعض كلماته أو بحمله على غير المراد منه .
- ومن المشكلات التي يسوقها اللغيون بكثرة ، ويردّونها عند الاستشهاد ماأطلقوا عليه مصطلح مصنوع ويقصدون به العبارات المصنوعة أو الأبيات الشعريّة التي تؤلف لتسويغ أبو يحي اللاحقي الذي زعم أن سيبويه قد سأله : هل تعدى العرب فعلا ؟
- قال: فوضعت له بيتا ونسبته إلي العرب وأثبته في كتابه وهو :

حذر أموراً لا تخاف وآمن * ماليس منجيه من الأقدار .

- ومن المشكلات التي أصبحت من الظواهر العامة اختلاف الرواية أو تعدد روايات المسموع .
- كذلك من المشكلات عدم نسبة الشاهد إلي قائله فكثيراً مايستشهد لشاعر مجهول ففي كتاب سيبويه مثلا تسعه وأربعون شاهداً مجهولة القائل.
- ووضع اللُّغيون حدوداً زمانيّة ومكانيّة للسماع ، أصبحت ، فيما بعد قيوداً يصعب الفكاك منها ، ومشكلات كبّلت حركة اللغة وزعزعت الثقة في لغة المروي عنهم .
- ومن مشكلات السّمع كذلك تعارضه مع القياس ، حتى عدّ المسموع شاذّاً أو غلطاً وينسب أبوعلي الفارسي ماخالف الأصول القياسيّة ، إلي السماع إذ يقول : إنّما دخل هذا النحو كلامهم ، لأنّهم ليست لهم أصول يراجعونها ، ولا قوانين يستعصون بها ، إنّما تهجم بهم طباعهم على ماينطقون به ، فربما استهواهم فراغوا به عن القصد .
- ومن المشكلات التي لازمت السماع ، الثقة بلغة المروي عنهم ودرجة فصاحتهم، ويفخر البصريون أنّهم أخذوا اللغة عن الموثوق في فصاحتهم والكوفيّون أخذوها عمّن فسدت سليقتهم اللغويّة .
- ومن مشكلات السماع كذلك التّصحيف وأصله ، أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة ، ولم يكن سمعه من الرجال ، فيغيّره عن الصّواب[1] .

---

(١)عبدالكريم مجاهد –دراسات في اللغة والنحو –ص (١٩٦–٢٠٥)

- ويمكننا أن نضيف إلي مشكلات السماع عدم ضبط المروي أو المسموع ، وعدم الفهم العميق للحياة العربيّة ، وكثرة المروي أو شيوعه ، وندرته وقلّته ، ووهم الراوي وغلطه أو روايته بلغته لا بلغة صاحبه ، أو روايته بمعناه ،ورواية الشواهد المبتورة ، ممّا أدى إلي افتراض وجوه إعرابيّة يجيزها القياس، كذلك موافقة المسموع لمنقول آخر أو مخالفته له، ومسايرة الرواة للنحاة في أقيستهم وتعليلاتهم أو تدخل اللغويين والنحاة في تصحيح الرواية بشكل يتوافق مع القاعدة، هذا غير التصنيف الذي كان نهجاً لبعض الرواة كأبي عمرو بن العلاء الأصمعي[١] .

وفي الردّ على هذه المشكلات يكفينا ماأجمع عليه علماءالأصول في الفقه وفي النحو من توثيق للرواة وضبط لطرائق النقل والتّحمّل لاتختلف في صرامتها عن طرائق النّقل والتّحمّل في علم الحديث ،إضافة لأن الشهود من النثر والشعرالعربي القديم قد استشهد بها أفاضل المفسّرين وجهابزة الأصوليين من ابن عباس رضي الله عنهما إلى الإمام الطبري والإمام الشافعيّ. إضافة إلى أنّ شخصيات علماء اللغة الذين رووها عن الأعراب كانت شخصيات موثوقة جلّهم من قرّاء القرآن ومن الزهّاد.كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمدويونس بن حبيب وأبي زيد الأنصاري والأصمعي وغيرهم من الثقات .

وأقول بل الجواب الحقّ عن هذا .أنّ أهل اللغة والأخبارلم يهملوا البحث عن أحوال اللغات ورواتها جرحاً وتعديلاً ،بل فحصوا عن ذلك وبينوه ، كما بينوا ذلك في رواة الأخبار ،ومن طالع الكتب الؤلفة في طبقات اللغويين والنحاة وأخبارهم وجد ذلك .وقد ألفّ أبو الطيب اللغوي كتاب "مراتب النحويين " بيّن فيه ذلك ،وميّز أهل الصّدق من أهل الكذب والوضع[٢] .

---

(١) المراجع السابق – ص (٢٠٦-٢٠٩)

(٢)السيوطي –المزهر–ص (١٢٠)

الفصل الثالث

مصادر السماع وأقوال اللغويين فيها

- القرآن الكريم .
- قراءات القرآن الكريم .
- الحديث الشريف .
- مايُحتجُّ به من كلام العرب.

مصادر السماع وأقوال اللغويين فيها :-

لقد تبيّن لنا أنّنا نتكلم العربيّة أو نكتب بها إذا حاكينا طرائق العرب اللغويّة ، وحملنا كلامنا على كلامهم ، وإن لم يكن ماتكلمنا به أوكتبناه قد سمع منهم أو نقل عنهم فما الكلام الذي نحكيه أو نحمل عليه[١] .

كان النحاة يسمّون المادّة المسموعة " الفصيح " ويقصدون بذلك النصوص المأثورة التي تتّسم بالنقاء اللغويّ وعدم التّأثر بلغة الأمم المجاورة ، ويستتبع ذلك بالطبع أن يكون قائلوها من العرب الفصحاء .

وكانت هذه النصوص المأثورة تقع في ثلاثة أصول هي :-

١- القرآن الكريم .

٢- الحديث الشريف .

٣- كلام العرب الفصحاء شعراً كان أم نثراً[٢].

القرآن الكريم :-

يُعدُّ القرآن من أكبر مظانّ اللغة العربيّة نحواً وصرفاً وبلاغةً ومعاني ألفاظ ، لذا اعتمد عليه النحويون والصرفيون والبلاغيون وأصحاب المعاجم ، في كثير من أمثلتهم وشواهدهم ولاغرو ، فقد أنزل (**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ**) سورة الشُعراء آية (٩٥) .

وقال ربّ العزة : (**قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ**) سورة الزمر آية (٢٨) [٣].

---

(١) محمد حسن عبدالعزيز- القياس في اللغة العربيّة-الناشر دارالفكر العربي ط١-(١٤٢٥-١٩٩٥)-ص (٥٥س)

(٢) تمام حسان -الأصول -(١٤١٥-٢٠٠٤) -ص - (٩١-٩٢)

(٣) أمة السلام علي حميدالشامي -كافية بن الحاجب بين الرضي وابن مالك- موازنة بين الشرحين -إصدار وزارة الثقافة والسياحة صنعاء -ص -(٢٤٤)

القرآن هو مقصد البلغاء حين ينشدون الكلام الجميل في أبهى صوره ، والنحاة حين يتطلعون إلي العبارة الصحيحة في أقوى أشكالها ، ولا شكّ في أنّه هو أفصح الكلام وأبلغ البيان- و أولى بالاحتجاج من غيره ، قال الفراء :" والكتاب أعرب وأقوى في الحجّة من الشعر " .

وقال ابن خالويه:" وقد أجمع الناس جميعاّ على أنّ الكلمة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا في غيره" وقال الرّازي :" إذا جوّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن أولى ".

ويرى (ولفنتون) أنّ لغة القرآن الكريم هي أقدم ماوصل إلينا من اللغة العربيّة المتداولة في شمال الجزيرة العربيّة عامة والحجاز خاصة ، لأنّ صحيفة كانت قد دونت قبل تدوين الشعر الجاهلي ، وذلك يوجب علينا أن نبدأ ببحثها والنظر فيها [١] .

ويقول أبو حيان : لقد أجمع العلماء القاصي منهم والداني على أنّ نصوص القرآن الكريم هي الينبوع الأول والمصدر الأساسي في تقعيد اللغة والاستشهاد به ، فهو كتاب الله المنزّل بلغة سليمة(**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**) سورة يوسف آية(٢) وقد عدّوه في أعلى درجات الفصاحة والبيان .

ويقول الدكتور أحمد مختار عمر نقلاً عن الرّاغب الأصفهاني :" ألفاظ القرآن الكريم هي لبّ كلام العرب وزبدته ، وواسطته ، وكرائمه ، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء وإليها مفزع حذّاق الشّعراء والبلغاء وماعداها كالقشور والنوى بالإضافة إلي أطايب الثمر "[٢]

ويقول السيوطي : " أمّا القرأن فكل ماورد أنّه قرئ به جاز الإحتجاج به في العربيّة سواء أكان متواتراً أم حاداً أم شآذاً [٣] .

قراءات القرآن :-

أمّا القراءات فهي الوجوه المختلفة التي سمح النبي صلّى الله عليه وسلّم بقراءة نص المصحف بها قصداً للتيسير والتي جآءت وفقاً للهجة من اللهجات العربيّة ,[٤]

---

(١) محمد حسن عبد العزيز – القياس في اللغة العربية (ص ٥٥- ٥٦) .

(٢)أبوحيان الأندلسي –ارتشاف الضرب من لسان العرب –تحقيق وشرح رجب عثمان محمد –مراجعة رمضان عبدالتواب ج١–ص (٤٦)

(٣)جلال الدين السيوطي – الاقتراح في علم أصول النحو –تقديم وشرح صلاح الدين الهواري- ط١–ص (٣٩)

(٤) أبوحيان – ارتشاف الضرب –ص (٤٧)

يقول الزركشي :" القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزّل على محمّد صلّى الله عليه وسلم " للبيان والإعجاز والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تحفيف وتشديد وغيرها " .

وقال ابن الجزري : علم القراءات :علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو ناقليه .

وقال الغزالي :" القرآن هو مانقل إلينا بين دفتي المصحف قرآناً قطعاً ، كالذي اختصّ به مصحف أَبيّ وابن مسعود مما نقل بطريقة الآحاد .

أمّا القراءات فمنها ماهو متواتر ، ومنها ماهو ليس كذلك ، على ماستراه عند الحديث عن القراءات الصحيحة والشاذّة [١] .

ويتضح موقف السيوطي من القراءات على اختلاف أنواعها من قوله : " أمّا القرآن فكل ماورد أنّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم أحاداً أم شاذاً.

وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربيّة إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يُحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجرِ القياس عليه نحو " استحوز ويأبى " [٢]

ويبيّن ابن الجزري شروط القراءة فيقول :" كلّ قراءة وافقت العربيّة و لو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالاً، وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوزردّها،ولايحلّ إنكارها،بل هي الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختّل واحدٌ من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمّن هو أكثر منهم ، هذا هو الصحيح عند أئمّة التّحقيق من السلف والخلف " [٣]

يقول ابن الجزري رواية عن الداني :" وأئمة القراء لاتعمل في شئ من حروف قراءة القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربيّة ، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النّقل والرواية ، إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربيّة ولا فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها " [٤] .

---

(١) محمد حسن عبد العزيز – القياس في اللغة العربية (ص٥٦)

(٢)خديجة الحديثي – المدارس النحوية ط٣ أربد دار الأمل ٢٠٠١ (٠٠٠) ص – أ : ٢٤٩٩/١٢/٢٠٠١) ص (٣٠٣)

(٣) أنظر أبا حيان ، إرتشاق الضرب (ص٤٧)

(٤) انظر تمام حسان ، الأصول (ص٩٢ – ٩٣)

وهذه الشروط التي اشترطها ابن الجذري لصحة القراءة يوجه إليها النقد ، فإنّ الرأي الصحيح هو أنّ القراءة سواء كانت متواترة أو شاذّة أو غير ذلك إذا صحّ السند في روايتها عن القراء ، فإنّه يأخذ بها ولوخالفت أقيسة البصريين والكوفيين فالقراءة سنة متبعة وهذا هو الرأي الذي قال به أبوحيان في الارتشاف واختاره يقول :" والذي نذهب إليه أنّ ماصحّت الرواية به من إثبات القرّاء وجب المصير إليه وإن خالف أقوال البصريين ورواياتهم ، وقد استقرى هذا اللسان البصريون والكوفيون فوجب المصيرإلي ماستقروه ومن حفظ حجة على من لم يحفظ "[١]

موقف البصريين من القراءات :-

البصريون كانوا ينظرون إلي القراءات وكأنّها على درجات من اللغة، ومراتب الفصاحة فاختلفوا في قبول القراءات حتى السبع " إلا ماكان موافقاً لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقرّرة فإنّ خالفتها ردّوها". وللكوفيين موقف قد يختلف قليلاً من موقف البصريين من القراءات فإنّهم " قبلوها واحتجّوا بها وعقدوا على ماجاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم " [٢] .

الحديث الشّريف :-

هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عزّ وجلّ ، وقد بيّن الشيخ محمد الخضر حسين المقصود به بقوله : " ثم تبيّن لي أنّ كتب الحديث تشتمل على أقواله صلّى الله عليه وسلّم ، وعلى أقوال الصّحابة ، تحكي فعلاً من أفعاله عليه السّلام ، أو حالاً من أحواله أو تحكي ما سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين ، بل يوجد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين ، وكذلك نرى المؤلّفين في غريب الحديث يوردون ألفاظ من أقوال الرّسول صلّى الله عليه وسلّم وأقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز وهذه الأقوال المنسوبة إلي الصّحابة أو التابعين متى جاءت من طريق المحدّثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلي الرّسول صلّى الله عليه وسلّم من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي أو قاعدة نحويّة "[٣]

---

(١) انظر ارتشاق الضرب (ص ٤٧)

(٢) سعيد جاسم الزبيدي – القياس في النحو العربي – نشأته وتطوره ط١ ١٩٩٧م – بيانات النشر عمان : دار الشروق – رقم التصنيف (٤١٥) ص (٨٧)

(٣) انظر أباحيان الأندلسي ، ارتشاق الضرب (ص٤٩)

غضّ النحاة المتقدمون الطرف عن موضوع مناقشة الاحتجاج بحديث الرسول صلّى الله عليه وسلّم ، وكان من المفترض أن يصبح هذا النّصّ مصدراً رئيساً من مصادر الدرس اللغوي يلي القرآن الكريم في حجّته ، وبخاصة أنّهم أجمعوا على أنّه صلَّى الله عليه وسلّم أفصح من نطق الضاد ، فقد كان حقّه أن يتقدّم على سائر كلام العرب من شعر ونثر في باب الاحتجاج وتقرير القواعد [١].

ويرى كثيرون أنّ النحويين القدماء لم يحتجّوا بالحديث الشريف ، لأنّ المحدّثين أجازوا نقله بالمعنى ، وترى الدكتورة خديجة الحديثي أنّ الاحتجاج بالحديث الشريف ثابت في كتب النحو كلّها قديمها وحديثها بما في ذلك كتاب سيبويه ، غير أنّ الاحتجاج به في النحو والصرف كان قليلاً ، ويقول الدكتور حسام النعيمي : " إن في الخصائص مايمكن أن يعدّ تصريحاً بالاستدلال بالحديث " .في حين يقول الدكتور فاضل السامرائي " ... فلم أره مرّة جعل حديثاً أصلاً يرجع إليه في تقرير قاعدة أو إثبات نص لغويّ ، وإنّما يورد في النّادرحديثاً للاستئناس به أو الاستشهاد به في مالم يحزم قاعدة ولم يقرر أصلاً جديداً.."

ويذهب الدكتور محمد ضاري حمادي إلي أنّ عدم الاستدلال بالحديث عند علماء العربيّة دعوى لا تؤيدها الحقيقة ، فيقول : " ومن الغريب أن يتلقّي العلماء والباحثون هذه الدعوى بلا فحص أو تمحيص ، وأن تترسّخ في الأذهان ، وتثبت في الأوراق ، وأن يقنع بوقوعها الذين منعوا الاحتجاج بالحديث والذين أجازوه فلقد راح المجوّزون يحاولون تعليل هذه الظاهرة بعد أن سلّموا بوقوعها ، غير منتبهين على ضرورة التحقيق من صدق مايسمعون ..." .غير أنّ الاحتجاج بالحديث كان عند القدماء للتثبيت اللفظيّ ، والتّحقّق من نصوص اللغة أقرب وألصق منه إلي الاحتجاج به لاستنباط القاعدة النحويّة ووضع الأحكام [٢].

فمع إجماع النحاة على أنّ النّبي صلى الله عليه وسلّم أفصح العرب ،وأنّ الحديث إذا صحّت نسبته إليه وثبت أنّه قاله بلفظه فلا مجال لرفض الاستشهاد والاحتجاج به في التقعيد . ولكن النحاة لم يعترفوا بتحقيق هذه الشروط إلا لعدد قليل من الأحاديث القصيرة كقوله صلى الله عليه وسلم : " من كذب علي متعمّداً فليتبوأ مقعده من النّار " [٣]

---

(١) محمدسالم صالح –أصول النحو–دراسة في فكرالأنباري –دارالسلام للطباعة والنشروالتوزيع والترجمة–ط١ – (١٤٢٧–٢٠٠٦)ص–(٢٣٥)(٢) انظر أمة السلام علي حميد الشامي – كافيه بن الحاجب بن الرضى وابن مالك ص–(٢٦٧ – ٢٦٨).

(٣) انظر تمام حسان – الأصول (ص –(٩٣ –٩٤).

لقد كثر الجدل ، ودارت المناقشات حول الاحتجاج بالحديث وانقسم النحاة إلي ثلاث فرق في ذلك :

الأولى : منعت الاحتجاج به مطلقاً وعلى رأسها أبو حيان وشيخه أبو الحسن الضائع .

والثانية : اتخذت مذهباً وسطاً وعلى رأسها الشاطبي والسيوطي .

والثالثة : أجازت الاحتجاج به وعلى رأسها ابن مالك وابن خروف وابن حزم [١].

مذهب المانعين :

من أعلام المانعين من متأخري النحاة ابن الضائع وأبوحيان، كان ابن الضائع المتوفى (٦٨٦)ْ أوّل من نبّه إلي قضيّه الاستشهاد بالحديث وأوّل من تبيّن أنّ أئمة النّحاة لم يستشهدوا به ، وأوّل من أوضح علّه ذلك من روايه الحديث بالمعنى يقول " تجويد الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره – الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث بيد أنّ تلميذه أبا حيان المتوفي (٧٤٥)ْ قد فصّل في هذا الموضوع واشتدّ في النكير على ابن مالك الذي أكثر من الاستشهاد به [٢].

قال أبوحيان في " شرح التسهيل " : قد أكثر هذا المصنّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب ، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره . على أن الواضعين الأولين لعلم النحو ، المستقرئين للأحكام من لسان العرب ، كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه من أئمة البصريين ،والكسائيّ،والفرّاء،وعلي بن المبارك الأحمر،وهشام الضريرمن أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس . وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتاخرين الأذكياء فقال : إنّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرسول صلّى الله عليه وسلّم إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكليّة ، وإنّما كان ذلك لأمرين :

أحدهما : أنّ الرّواة جوّزوا النّقل بالمعنى ، فتجد قصّة واحدة قد جرت في زمانه صلّى الله عليه وسلّم ، لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ماروي من قوله :" زوجتكها بما معك من القرآن ، ملّكتُها بما معك ، خذها بما معك " وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصّة فنعلم يقيناً أنّه صلّى الله عليه وسلّم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل نجزم بأنّه قال بعضها ، إذ يحتمل أنّه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواية بالمرادف ولم تأتِ بلفظه [٣].

(١)أنظر أبا حيان الأندلسي – إرتشاق الضرب – ص(٤٩)

(٢) محمد الحسن عبد العزيز – القياس في اللغة ص (٨٥) (٣) السيوطي –الاقتراح –ص –(٤٢–٤٣)

الأمر الثّاني :

أنّه وقع اللّحن كثيراً في ما روي من الحديث ، لأنّ كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولايعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم وهم لايعلمون ذلك ،وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، ونعلم قطعاً غير شكّ أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس ، فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات [١].

ومذهب المجوّزين :

كان السهيلي المتوفى(٥٨١)ْ أوّل من استشهد بالحديث وإن كان ابن الضائع قد ذكر أنّ ابن خروف المتوفي (٦٠٩)ْ قد كان يستشهد بالحديث كثيراً وشاع بين الباحثين المحدثين أنّه أوّل من استشهد به [٢] . قال ابن خروف : يُستشهد بالحديث كثيراً فإن كان على وجه الاستظهار والتّبرك بالمروي فحسن ، وإن كان يرى أنّ قبله أعقل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى " [٣].

يقول الدكتور محمد عيد :" وقد ظنّ المتأخرون والمعاصرون أنّ ابن خروف أول من احتجّ بالحديث،والحقيقة تخالف ذلك ،لأنّ السهيلي سبقه إلي هذا العمل بل أنّ عمل السهيلي يعدّمقدمة صالحة لعمل ابن مالك " ويعدّ ابن مالك علم المجوّزين للاستشهاد بالحديث فقد أوضح ابن مالك أنّ الحديث أصل يعتمد عليه ، ويحتجّ به صحة القول أو جوازه .

مذهب المتوسّطين :

وبين مذهب المجوّزين ومذهب المانعين مذهب ثالث ، إذ توسط بعض العلماء بين الفريقين فأوضح بتوسّطه بعض الجوانب التي كانت غائبة عنها ،ومن ثمّ اتّجه العلماء إلي مانبّهوا إليه من التفريق بين نوعين من الحديث : نوع يستشهد به ، ونوع لا يستشهد به ، ومالوا كذلك إلي البحث في شروط مايستشهد به وهو منهج صائب لا شكّ .

يقول الشاطبي المتوفي(٧٩٠)ْ" لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى ويتركون الأحاديث ، لأنّها تنقل بالمعنى وتختلف روايتها وألفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم [٤].

---

(١) – السيوطي _ الاقتراح ص(٤٤)

(٢) انظر محمد حسن عبد العزيز – القياسي ص(٨٧)

(٣) انظر السيوطي – الاقترا ح ص (٤٥)

(٤) انظر محمد حسن عبد العزيز – القياسي ص(٨٧–٨٨– ٩٠)

فإنّ رواته اعتنوا بألفاظها لما ينبنى عليه من النحو ،ولو وقفت على اجتهادهم قضيت من العجب ، وكذا القرآن ووجوه القرآءات .

وأمّا الحديث فعلى قسمين :" قسمٌ يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان ، وقسمٌ عُرِف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاصّ كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلّى الله عليه وسلّم ككتابه إلي همدان ، وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال النبويّة ، فهذا يصحّ الاستشهاد به في اللغة العربيّة [١].

يقول السيوطي :" وأمّا كلامه صلّى الله عليه وسلّم ، فيستدل منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المرويّ وذلك نادر جداً ، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّةٍ أيضاً ، فإنّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدّت إليه عبارتهم ، فزادوا ، ونقصوا ، وقدّموا وأخّروا ، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصّة الواحدة مرويّاً على أوجه شتّى بعبارات مختلفة ، ومن ثم أُنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحويّة بالألفاظ الواردة في الحديث [٢].

ومن المتوسّطين المحدثين ، الشيخ محمد الخضر حسين الذي سار في الطريق التي اختطها الشاطبي بتفرقته بين مايستشهد به ومالا يستشهد به من الحديث ، فهو يفرق بين ثلاثة أنواع من الأحاديث: مالا ينبغي الاختلاف في الاحتاج به، ومالا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به ، ومايصحّ أن تختلف الأنظار في الاستشهاد به .

النوع الأول : مالا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به وهو ستة أقسام :

أحدهما : مايروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته صلّى الله عليه وسلّم كقوله (حمي الوطيس) إلي غير ذلك من الأحاديث القصار المشتملة على شئ من محاسن البيان .

ثانيهما : مايروى من الأقوال التي كان يتعبّد بها ، أو أمر بالتعبّد بها كألفاظ القنوت والتّحيّات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

ثالثهما : مايروى شاهداً على أنّه كان يخاطب كلّ قوم من العرب بلغتهم ، وممّا هو ظاهر أنّ الرواة يقصدون بهذه الأنواع الثّلاثة الحديث بلفظه [٣] .

---

(١) – المرجع السابق ص (٩٠)

(٢) انظر السيوطي – الاقتراح – ص (٤٢)

(٣)انظر محمد حسن عبد العزيز – القياس ص (٩١)

رابعهما : الأحاديث التي وردت من طرق متعّددة واتّحدت ألفاظها ، فإنّ ذلك دليل على أنّ الرواة لم يتصرّفوا في ألفاظها .

خامساً : الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربيّة لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريج والإمام الشافعي .

سادسها :ماعرف من حال رواته أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المدين .

والنّوع الثّاني : مالا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به .

وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصدر الأول ، وإنّما تروى في كتب بعض المتأخرين ، ولا يحتجّ بهذا النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعاً أو متصلاً ، أمّا مقطوعة السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح ، وأمّا متصلة السند فلبعد مدوّنِها عن الطبقة التي يحتجّ بأقوالها .

وإذا أضيفت كثرة المولدين في رجال سند الحديث إلي احتمال أن يكون بعضهم قد رواه بالمعنى أصبح احتمال أن تكون ألفاظ النبي صلّى الله عليه وسلّم أو ألفاظ رواية الذي يحتجّ بكلامه قاصراً عن درجة الظّنّ الكافي لإثبات الألفاظ اللغويّة أو وجوه استعمالها .

الثوع الثالث : مايصّح أن تختلف الأنظار في الإستشهاد بألفاظه .

وهي الأحاديث التي دوِّنت في الصدر الأول ، ولم تكن من الأنواع الستة المبينة عليها آنفاً وهي على نوعين

أ/ حديث يرد لفظه على وجه واحد والظاهر صحّة الاحتجاج .

ب/ حديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه ... ونفصل القول في هذا النوع فنجيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين بأنّها وهم من الراوي ...ولا نجيز الاستشهاد بما يجئ في رواية شاذّة أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين أنّها غلط من الراوي .

ومجمل الأمر أنّ الشيخ الخضر يرى الاستشهاد بألفاظ مايروى في كتب الحديث المدوّنة في الصدر الأول، وإن اختلفت فيها الرواية ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجئ في رواية شاذّة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التّصحيف غمزاً لا مردّ له " [1].

---

(١) السابق – ص(٩٢-٩٣)

مايُحتّجُ به من كلام العرب :-

المقصود بكلام العرب " ماثبت عن الفصاء الموثوق بعربيتهم "[١].

وكلام العرب كما يقول ابن رشيق – منظوم ومنثور ، أمّا المنظوم فقد عرّفه وحدّ بنيته في كتابه (العمدة) وفيه تفصيلات ...، ويعني بالمنثور نوعين من الكلام .

أولهما : النثر الفني الذي عرف العرب قديماً لوناً منه فيما نقل إلينا من خطبهم ، وهو قليل بالقياس إلي مانقل إلينا من الشعر حتى قال : " ..... لم يحفظ من جيّد المنثور الإ عُشره وماضاع من الموزون عُشره " .

ثانيهما : ماكان يجري على ألسنة العرب الفصحاء في مخاطبتهم .

يؤكد ذلك عندي أنّه كان يرى أنّ الكلام كلّه كان نثراً ثم قالت العرب الشعر . وليس واضحاً من حديثه أنّه يعني بكلام العرب في كل حال من أحوالهم ، بل يعني به نمطاً من مخاطبتهم أقرب إلي النثر الفني منه إلي الكلام الجاري على ألسنتهم اليوميّة . يؤكد ذلك أنّه يقول : وقد اجتمع الناس على أنّ المنثور في كلامهم أكثر وأقلّ جيّدا محفوظاً ،وأنّ الشعر أقلّ وأكثرجيّداً محفوظاً" .

المنثور إذاً هو النثر الفنيّ الذي هو قسيم الشعر ، والكلام الجيّد الذي يرنو منه في الجودة .

وكلام العرب بقسميه : المنظوم والمنثور حجّة النحويين في قياسهم ومعتمد اللغويين في معاجمهم [٢] ، يقول السيوطي : وأمّا كلام العرب فيحتجّ منه بما ثبت عن الفصاء الموثوق بعربيّتهم [٣].

وفي كتب النحاة لا سيما كتب المتقدمين كسيبويه والفرّاء كثير من كلام العرب المنثور الموثوق بفصاحته ، وما أكثر ماتجد في كتاب سيبويه من قوله :" سمعت من أثق به من العرب يقول : "بُسِط عليه مرتان " .

وقوله :و سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : " اجتمعت اليمامة يعني أهل اليمامة " .

وقوله : " وسمعناهم يقولون : ريح حرور ،وهذه ريح الشمال ..." وأشباه ذلك من الأقوال .

بيد أنّ اعتماد النحويين واللغويين على الشعر كان أكثر ، فقد وجدوا منه – حين أرادوا أن يقعدوا للعربيّة ويحفظوا ألفاظها – قدراً كبيراً محفوظاً يقول ابن رشيق :" ماتكلّمت به العرب من جيّد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيّد الموزون ، فلم يحفظ من جيّد المنثور عُشره ، ولا ضاع من الموزون عُشره " [٤].

---

(١)انظر السيوطي – الاقتراح –تحقيق الهواري – ص (٤٦)

(٢) انظر محمد حسن عبد العزيز – القياس في اللغة العربية (ص ١٠٠)

(٣) انظر السيوطي – الاقتراح – (ص٤٦)

(٤)محمد حسن عبدالعزيز –القياس في اللغة العربيّة – ص (١٠٠)

وقد بقي مابقي من الشعر وضاع وماضاع من النثر لأمرين : أحدهما أنّ الشعر كان ديوان العرب يحفظ تاريخهم ويعرف بمآثرهم ، ويدعوا إلي فضآئلهم ، وثانيهما أنّ العرب كانت أمّة أميّة فضاع نثرها الذي تحفظه الكتابة ، وبقي شعرها الذي يحفظه الوزن والقافية لتتناقله الألسنة وتعيه الحوافظ .

والشعر ديوان العرب وحجّة النّحاة ، يقول ابن عباس :" إذا قرأتم شيئاً من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب " . بل روى أنّ عمربن الخطاب قال حين سئل عن ديوان العرب :" هو شعر الجاهليّة فإنّ فيه تفسير كتابكم " .يقول ابن فارس :" ومنه تعلمت العربيّة ، وهو حجّة فيما أشكل من غريب كتاب الله جلّ ثناؤه ، وغريب حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ، وحديث صحابته والتابعين " .

اعتمد النحاة إذاً في عملهم على كلام العرب منظومه ، ومنثورة ، ولكنّهم لم يأخذوه كلّه ولم يعتدّوا به كلّه ، وكان عليهم أن يضعوا مقياساً لما يأخذون ، ويدعون ولا يفضلون ، ومايستكرهون . وكان هذا المقياس هو الفصاحة ، وقد ربطوا الفصاحة بالبداوة ، بيد أنّ القبائل العربيّة لم تكن كما يقول أحمد أمين : في درجة واحدة من الفصاحة ، فقد اشتهر بعضها بأنّه أفصح من بعض ، ولم تكن في درجة واحدة من السلامة ، فقد سلمت بعض القبائل وحافظت على عربيّتها لبعد مكانها عن الاختلاط والفساد . ولذلك لما جاء العلماء يروون اللغة تحرّوا ، وفضّلوا بعضاً على بعض ، لقد حدا بهم اجتهادهم أن يحددوا العرب الفصحاء في إطارين المكان ، والزمان [1].

أمّا المكان أو بعبارة أخرى القبائل ، فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج على اختلاف قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة ، فاعتمدوا كلام القبائل في جزيرة العرب ، وردّوا كلام التي على السواحل أو في جوار الأعاجم ، وإليك تصنيف أبي نصر الفارابي لهم في الاحتجاج [2].

---

(١)انظر محمد حسن عبد العزيز – القياس في اللغة العربية – ص(١٠٠-١٠١)

(٢) انظر سعيد الأفغاني – في أصول النحو – المكتبة الإسلامية ببيروت ص . ب :١١.٣٧٧١ , ص (٢٠-٢١)

قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه (الألفاظ والحروف)، " كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنهامسموعاً،وإبانةً عمّا في النفس .والذين عنهم نُقلت العربيّة ، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربيّ من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد، فإنّ هولا هم الذين عنهم أكثر ماأُخِذ ومعظمه ، وعليهم أُتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين،ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالجملة فإنّه لم يُؤخذ عن حضريّ قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنّه لم يُؤخذ لا من لخم ولا من جزام ، فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقِبط ، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد ، فإنّهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربيّة .

ولا من تَغلب ولا النّمر ، فإنّهم كانوابالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر، لأنّهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد قيس ، لأنّهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزْد عمان ، لمخالتطهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلاً ، لمخالتطهم للهند والحبشة ، ولولاة الحبشة فيهم ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ،ولا من ثقيف وسكان الطائف ، لمخالتطهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم .

والذي نقل اللغة والسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب وصيّرها علماً وصناعةً هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين أمصار العرب . وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصيّة ، وكانوا أقواهم نفوساً ، وأقساهم قلوباً ، وأشدهم توّحشاً ، وأمنعهم جانباً ، وأشدّهم حميّة ، وأحبّهم لأن يغلبوا ولا يغلبوا ، وأعسرهم انقياداً للملوك ، وأجفاهم أخلاقاً ، وأقلّهم احتمالاً للنعيم والذلّة " (١).

(١)انظر السيوطي – الاقترا ح (ص ٤٦- ٤٧)

وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : " لا أقول : " قالت العرب ...." إلاّ ماسمعت من عالية السافلة وسافلة العالية " يريد مابين نجد وجبال الحجاز حيث قبائل أسد وتميم وبعض قبائل قيس .

بل كان عثمان يقول : " لا يُمليّن في مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف ". أمّا أحوال هؤلاء العرب المحتجّ بهم فخيرها ماكان أعمق في التبدّي .

ويعجبني كثيراً قول ابن جنى في هذا الموضوع في باب " ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الحضر " . " علّة امتناع ذلك ماعرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل ،ولوعلم أنّ أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شئ من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ من أهل الوبر . وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ماشاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها،وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا لأنّا لانكاد نرى بدويّاً فصيحاً ، وإن نحن آنسنا من فصاحة كلامه لم نكد نعدم مايفسد ذلك ويقدح فيه ...." .

فأمّا الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهليّة وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الحضر أم الباديّة . أمّا الشعراء فقد صُنِّفوا أصنافاً أربعة : جاهليين لم يدركوا الإسلام ، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام ، وإسلاميين لم يدركوا من الجاهلية شيئاً ، ومحدثين أولهم بشّار ابن برد .

وشبه الإجماع انعقد على صحة الاستشهاد بالطبقتين الأوليين واختلفوا في الطبقة الثالثة ، وذهب عبد القادر البغداديّ صاحب (خزانة الأدب) إلي جواز الاستشهاد بها، أمّا الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامهما في علوم اللغة والنحو والصرف خاصّة ، وكان آخر من يحتجّ بشعره على هذا الأساس بالإجماع إبراهيم بن هرمة(٧٠ –١٥٠)ْ الذي ختم الأصمعي به الشّعر . أمّا أهل البادية قد استمرّ العلماء يدّونون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرّابع الهجريذ وعلى هذا أجمعوا على أنّه لا يحتجّ بكلام المولّدين والمحدثين في اللغة العربية [١].

---

(١) انظر سعيد الأفغاني – في أصوال النحو – ص (١٩-٢٤-٢٦ – ٢٧)

الفصل الرابع

* دور السماع في ضبط قواعد النحو والصرف

- استقراء القواعد من المسموع .
- القياس على ما استقرأ من كلام العرب.
- التعويل على المطّرد .
- حفظ الشاذّ ومنع القياس عليه.
- تعدية القواعد (المثال – الشاهد)

استقراء القواعد من المسموع

بعد أن جمع اللغويون كلام العرب، ونظروا فيه وفتّشوا وجمعوا النّظائر والأشباه، وتبيّنت لهم مواضع الخلاف واستبانت أمامهم العلاقة بين الأبنية والمعاني، أرادوا أن يصوغوا ما استقرءوه في قواعد أو أقيسة ولما كانت المادة التي جمعوها وهذا أمر غير مستغرب – تستعصى على الاطِّراد أو تسير على وتيرة واحدة لا تختلف جعلوا القاعدة أو القياس أو الباب على الغالب أو الأكثر واتفقوا في ذلك، واختلفوا في تسمية ما عداه، وفي القياس عليه .

قال ابن نوفل: " سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمّا وضعت مما سميته عربيّة أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟ فقال: لا، فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة؟ قال: أعمل على الأكثر وأُسمّي ما خالفني لغات"(١).

يطلق النّحاة على ما ورد عن العرب الموثوق بعربيّتهم في عصر الاستشهاد من ظواهر لغويّة عن طريق الرواية أو مشافهة الأعراب – مصطلحات متعدِّدة منها المسموع والاستعمال والنقل والسماع والشواهد والنص وكلام العرب والمرويّ وغير ذلك من المصطلحات التي نجدها في كتبهم ككتاب "لمع الأدلة "للأنباري ولاشكّ أنّ الاستدلال بالسماع يتطلب مرحلتين هما:

١/ السّماع عن العرب ٢/ استقراء المسموع (٢)

ولعل النّحاة أنّ السّماع طريقاً لعلم اللغة وعلم الصرف ،والقياس طريقاًلعلم النّحوولذلك عرّفوا النّحو بأنّه"علمٌ بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب" وأدقّ من ذلك في رأيي قول الكسائي "إنّما النحو قياس يتبع" إذ لست أعقل النحو إلا استقراء ثم قياس"

أمّا القياس نفسه فحمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة وهم يعمدون إليه إذا كان المنقول عن العرب مستفيضاً بحيث يُطمأن إلي أنّه كثير في كلامهم كثرة أرادوا معها القياس عليه.

استقرأ مدوِّنو النّحو ما وصلهم من كلام العرب وراعوا الحكم السائد في الأعمّ الأغلب منه، فدقّقوا علله وصنّفوها ثم وضعوا قوانينهم المطّردة ولا شكّ في أنّ بعض المنقول من مختلف اللهجات يخرج علي هذه القوانين(٣)

---

(١) محمد حسن عبد العزيز – القياس في اللغة العربية، ص (٢٥)

(٢)خالدبن سلمان بن مهنا الكندي–أصول النحووالتعليل النحويّ في الدرس اللغويّ القديم والحديث ط١–(٢٠٠٧–١٤٢٧)–دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ص(٢٥)

(٣)سعيد الأفغاني –في أصول النحو–ص(٧٩)

فحاول النّحاة تسجيله وتذييل بعض أحكامهم باستثناءات وتفريعات وبذلوا في ذلك جهداً صادقًا حتى لا يشذّ على قوانينهم شيء ذو بال، وحتى تكون محيطةٌ بكلام العرب على قدر الإمكان ومع ذلك شذّت على استثناءاتهم وقيودهم بعض نوادر لا قيمة لها وإنّما العبرة بما اطرد في أكثر كلامهم.

كان هناك فريقان من علماء العربيّة فريق حاول قصر الناس على الّسماع والتزامه والجمود عليه، فلم يكتب لمذهبه البقاء لمخالفته طبائع الأشياء ولأن غير المعقول أن يكون كلامنا كلّه بمفرداته وتراكيبه وارداً عن العرب فالعرب إذا قالت مثلا "كتب زيدٌ" "فإنّه يجوز أن يسند هذا الفعل إلي عمرو وبشر وأردشير... إلي ما لا يدخل تحت الحصر وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النّقل محال".

والفريق الثاني :هم أهل القياس أصحاب مذهب "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنّما سمعت بعضها فقست عليه غيره".

وإليهم يرجع الفضل في حياة اللغة الحياة النشيطة حتى أيامنا هذه فقد حافظوا علي روحها وتعهّدوها بالغذاء فنمت وبسقت وأظلّت فروعها حضارات مختلفات ومع انتسابهم جميعاً إلي مذهب القياس يتفاوتون فيما بينهم توسيعاً وتضييقًا.

لم يكن أرباب القياس على بدع من الأمر، فأصحاب اللغة أنفسهم اتسعوا في طردها وتعريفها واشتقاقها بما سبقوا به أرباب القياس أنفسهم "فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه إليه أحدّ قبله" هذا رؤبة وأبوه العجاج الراجزان المشهوران "إنّهما قاسا اللغة وتصرّفا فيها وأقدما على ما لم يأتِ به من قبلهما"، "وحكى أنّهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها". ومن يتصفّح شعر الراجزين يجد مصداق هذا القول.

ونحن نجد النزعة إلي تعميم القياس من أيام الخليل ،كما نجد إلي جانبها نزعة محافظة معتدلة يمثلها أمثال ابن قتيبة فقد ذهب في مقدّمة كتابه "الشعر والشعراء" إلي أنّه ليس لمتأخر الشعراء "أن يقيس على اشتقاقهم فيطلق ما لم يطلقوا واستشهد لذلك برأي الخليل فقد ذكر أنّ الخليل بن أحمد أتاه رجل فأنشده:

*** ترافع العزُّ بنا فارفنععا ***

فقال الخليل: "ليس هذا شيئاً" فقال الرجل: كيف جاز للعجاج أن يقول :

***تقاعس العزُّ بنا فاقعنسا**[1].

---

(١)سعيد الأفغاني- في أصول النحو- ص-(٧٩-٨٠-٨١)

ويروى عن بشّار أنّه كان يقيس ما لم يرد على ما ورد فرأى العرب صاغت "فعلى" وصفاً فقالت: جمزى من (الجمز) وهو السّرعة فقال هو أيضا (فعلى) فقال:

الآن أقصر عن سميّة باطلي * وأشار بالوجلى عليّ مشير

وقال:

على الغزلى مني السلام فربما * لهوت بها في ظلّ مخضلة زهر

فعابوه وقالوا : "لم يسمع من العرب وجلى ولا غزلى" وقع هذا وأمثاله في المئة الثانية للهجرة، فأصبح من الطبيعي أن ينشأ حول القياس أخذ وردّ بين المجيزين والمانعين أو بين المجددين والمحافظين وأن ينتهى هذا الجدل بنشوء مدرسة للقياس لها رسومها ونظمها، فحاولت فرض سيطرتها حتى على أصحاب اللغة فخطؤوا بعض الشعراءالجاهليين والإسلاميين وحكموا على أبيات بالشّذوذ لعدم انطباقها على قواعدهم، وما بلاء الفرزدق بابن أبي إسحاق ببعيد عنك فينسى ولا خبر عيسي بن عمر، وعيسى هذا ذكروا أنّه كان ينزع إلي النصب إذا اختلفت العرب... وضع كتابه على الأكثر والأشيع، وبوّبه وهذّبه، وسمّي ما شذّ عن الأكثر لغات".

وأنّ ابن أبي إسحاق على ما قاله ابن سلّام." أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وكان بن أبي إسحاق أشدّ قياساً، وأبوعمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغتها وغريبها".

وخيرمايمثل اتجاهه جوابه حين سأله يونس: "هل يقول أحد الصويق ويعني السويق؟" قال:"نعم عمرو بن تميم تقولها وما تريد إلي هذا؟ عليك بباب من النّحو يطرد وينقاس" وهذه عناية بالقياس تلفت النّظر إلي الذهنيّة القياسيّة التي وجدت منذ القديم.

وابن أبي إسحاق هذا هو الذي قال فيه يونس: "لو كان في الناس اليوم أحد لا يعلم إلا علم ابن أبي إسحاق يومئذٍ لضحك منه. ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ونظر نظره لكان أعلم الناس"

وكان أهمّ الأعلام في هذه المدرسة حينئذ الخليل وتلميذه سيبويه، وكان من لطيف المصادفات أن تعاصر هذه المدرسة مدرسة أخرى في الفقه تشابهها هي مدرسة الرأي التي رفع بنيانها أبو حنيفة النعمان وتلميذه ولا غرابة في ذلك فالقوم حينئذٍ كانوا مدفوعين بحكم الضرورة إلي تأسيس بنياهم الفكري تلبيةً لحاجات الحضارة إذ ذلك، فقد وضعت في هذا الزمن أسس العلوم ومناهجها ،وانفرد في كلّ فنّ الاختصاصيون فيه يدفعون به إلي الأمام يساير حضارة ولا يحظى بخيرها متخلف[1].

---

(١)المرجع السابق ص(٨٢-٨٣-٨٤)

القياس على ما استقرأ من السماع:-

لقد أدرك النحاة أهميّة القياس النحويّ وكذلك القياس اللغويّ في تنمية الحصيلة اللغويّة، لكي تواكب طبيعة الحياة والحضارة المتغيّرة، ولذلك صرّح الخليل وسيبويه بأنّ "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم" وذلك فيما أورده ابن جني من كلام المازني في التصريف حيث يقول: "وكان أبو الحسن الأخفش يجيز أن تبني على ما بنت العرب وعلى أي مثال سألته إذا قلت له: ابن لي من كذا مثال كذا، وإن لم يكن من أمثلة العرب ،ويقول:" إنّما سألتني أن أمثل لك فمسألتك ليست بخطأ وتمثيلي عليها صواب وكان الخليل وسيبويه يأبيان ذلك ويقولان: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم وما لم يكن من أمثلة العرب فليس له معني في كلامهم، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معني" وقد نسب النص" ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم إلي غيرهما في (المزهر)، وفي (الاقتراح) نسب العبارة إلي المازني، ويأخذ ابن جني ما صرّح به الخليل وسيبويه فيجعله عنواناً لباب عنده في (الخصائص) عنوانه" باب في أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"قال فيه " وقد نصّ أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنّما سمعت البعض فقست عليه غيره .فإذا سمعت قام زيد أجزت ظُرف بشر وكرم خالد.

قال أبو على : إذا قلت :(طاب الخشكنان) فهذا من كلام العرب لأنّك بإعرابك إيّاه قد أدخلته في كلام العرب" ويقول ابن جني في موضع آخر:"واعلم أنّ من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أنّ ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب..."

ولقد قال الأنباري مثل ذلك عند ردّه على من رأى أنّ النحو يثبت عن طريق الاستعمال والنقل لا القياس والعقل، فقال:" هذا باطل لأنا أجمعنا على أنّه إذا قال العربيّ: "كتب زيد" فإنّه يجوز أن يسند هذا الفعل إلي كل اسم مسمى تصحّ منه الكتابة سواء كان عربيّاً أو عجمياً.. ويعلل ذلك بأنّ "السرّ في ذلك هو أنّ عوامل الألفاظ يسيره محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة... فلذلك وجب أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقليا".

وينقسم القياس بحسب نوع المقيس إلي قياس النصوص، وقياس الأحكام، أمّا قياس النصوص فإمّا أن يكون قياس الصيغ والمفردات غير المنقولة على تلك المنقولة،أو قياس الاشتقاقات غير المسموعة على الاشتقاقات[1].

---

(١)محمدسالم صالح _ أصول النحو_ دراسة في فكر الأنباري ص(٣٢٤-٣٢٥)

المسموعة ومن ثم تبنى من المادة اللغويّة المحفوظة اشتقاقات مختلفة ربما لم تسمع كلّها أو بعضها. ولقد وقف النحاة من القياس الأخير مواقف متعددة.

وأمّا قياس الأحكام ،فيقاس فيه الأحكام على الأحكام التي وضعت بعد ملاحظة النصوص ّفهو قياس على القواعد لا على النصوص، ولقد ذكر الدكتور على أبو المكارم لهذا القياس أربعة أنواع:

١/ قياس المعروف المطرِّد على المعروف المطرِّد.

فالمقيس والمقيس عليه في هذا النوع من القياس معروف وثابت، إذن الهدف من هذا القياس طرد القواعد والأحكام وتأصيلها. ولذلك شاع في كتب النحو وكثرت أمثلته. نحو قياس الأسماء على الأفعال في العمل وقياس المضارع على الأسماء في الإعراب وقياس الأسماء على الحروف في البناء وقياس نائب الفاعل على الفاعل في الرفع.

٢/ قياس المجهول على المعروف:

في هذا القياس يكون المقيس عليه معروفاً مطرِّداً، والمقيس غير مطرد بل ينحصر –غالبا – من نطاق لهجة من اللهجات. فيلحق المقيس غير المطَّرد بالثّابت المطِّرد، فيأخذ حكمه ولكنّه في الغالب يأخذ حكماً أضعف من حكم الأصل، فلا يتصرّف تصرفه بالتقديم والتأخير والحذف ،ويشيع هذا النوع من القياس في العمل بصورة خاصة .نحو قياسهم (لا) مرّة على ليس ومرّة على (أنّ) لأنّ (لا) في بعض اللهجات تعمل عمل (ليس) وفي لهجات أخرى تعمل عمل (إنّ).

٣/ قياس المعروف على المشكوك فيه:

يبدو أنّ هذا القياس مستغرب، إذ كيف يقاس المقيس عليه المعروف على مقيس مشكوك فيه، ولقد تعرض الأنباري لهذا النوع من القياس فعقد له فصلا جعله بعنوان "في الأصل الذي يرد إليه الفرع إذا كان مختلفا فيه"، ثم عرض رأي فريق من النّحاة يجيزون هذا النوع من القياس فقال" فذهب قوم إلي أنّه جائز، وذلك مثل أن يستدل على أنّ (إلا) تنصب المستثني فيقول:" حرف قام مقام فعل يعمل النصب فوجب أن يعمل النصب ك (يا) في النداء فإنّ إعمال (يا) في النداء مختلفٌ فيه: فمنهم من قال العامل (يا) ،ومنهم من قال فعل مقدر بعد (يا) وتمسّكوا في الدلالة على جواز ذلك بأنّ الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه[١].

---

(١)المرجع السابق – ص (٣٢٥-٣٢٦)

ولكن رفض فريقٌ آخر من النحاة هذا القياس، وعرض الأنباري رأيهم فقال "وذهب قومٌ إلي أنّه لا يجوز، وتمّسكوا في الدلالة على أنّه لا يجوز بأنّه لو جاز القياس على المختلف فيه لأدي ذلك إلي محال ،وذلك لأنّ المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلا والفرع ضد الأصل؟"

فلقد سلك الرافضون لهذا القياس مسلكاً منطقيّاً في إثبات عدم جوازه، ولم يكن منطلقهم لغويّاً يبيّن مخالفة هذا القياس للواقع اللغويّ ومخالفته للمنهج السليم في القياس النحويّ، ومن ثمّ لم يصعب على أبي البركات وهو المنطقيّ البارع الردّ على هذا الفريق بقوله :"وهذا ليس بصحيح لأن المسألة يجوز أن تكون فرعاً لشيء وأصلاً لشيء آخر، فإنّ اسم الفاعل فرع على الفعل وفي العمل وأصل للصفة المشبهة باسم الفاعل وكذلك (لات) فرع على (لا) و(لا) فرع على (ليس)، ف (لا) أصل ل (لات) وفرع ل (ليس) ولا تناقض في ذلك .وإنّما يقع التناقض أن يكون فرعاً من الوجه الذي يكون أصلاً، وأمّا من وجهتين مختلفتين فلا تناقض في ذلك".

ونستنتج من هذا الردّ أنّ الأنباري يجيز هذا النوع من القياس، ويرى ما رآه المجيزون من أنّ الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه.

٤/ قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه:

كلٌّ من المقيس والمقيس عليه في هذا النوع من القياس ليس ثابتاً ويتعارض مع الكثير الثابت ،من ذلك قياسهم (قتوبة، وركوبة، وحلوبة) على (شنوءة) فيقال (قتبي ، وركبي، وحلبي) كما يقال (شنئي) وهذا النوع من القياس لا يطَّرد فلا يجوز أن تقول: في(حرورة وصرورة وقؤولة)، (حرريّ وصرريّ وقوليّ) ومعني هذا أن حمل(فعوله) على (فعليّ) في النسب لا يعدّ أصلاً يقاس عليه .

ولكن النحاة جعلوه أصلا وهو غير مطرِّد لما تصوروه من تشأبه بين (فعولة) و(فعيلة) في كلمة واحدة وهي شنوء فالمقيس عليه وهو شنوءة غير ثابت بل قائم على تصور شبه بينه وبين فعيلة كحنيفة والمقيس مشكوك في إلحاقه بالمقيس عليه ومع ذلك أجاز النحاة هذا القياس.

ومن ذلك أيضا قياسهم عمل (لات) عمل (إنّ) على (لا) العاملة عملها مع أنّ المقيس عليه وهو (لا) العاملة عمل (إنّ) مشكوك فيه وكذلك المقيس ،ومع ذلك أجاز النحاة إلحاق (لات) ب (لا)، دون أن يلتفتوا إلي عدم أصالة الحكم وثبوته في المقيس عليه [١].

(١)المرجع السابق ص (٣٢٦-٣٢٧)

التعويل على المطرد:

أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار ومن ذلك طردت الطريدة، إذا تبعتها واستمرّت بين يديك، ومنه مطاردة الفرس بعضهم بعضا ألا تري أن هناك كرّاً وفراً فكلٌّ يطرد صاحبه ومنه المطّرِد :رمح قصيريطردبه الوحش واطّرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالرّيح . أنشدني بعض أصحابنا لأعرابي:

مالك لا تذكر أو تذور * بيضاء بين حاجبيها نور

تمشى كما يطّرد الغدير

ومنه بيت الأنصاري: أتعرف رسماً كاطّراد المذاهب

أي كتتابع المذاهب، وهي جمع مذهب وعليه قول الآخر:

سيكفيك الإله ومسنمات * كجندل لبن تطرد الصلالا

أي تتابع الأرضين الممطورة لتشرب منها ، فهي تسرع وتستمرّ إليها وعليه بقية الباب[١]

وفي لسان العرب – باب الدّال – فصل الطاء: "...واطّرد الشيء، تبع بعضه بعضا وجرى واطّرد الأمر استقام. واطردت الأشياء إذا تبع بعضها بعضا واطرّد الكلام إذا تتابع، واطّرد الماء إذا تتابع سيلانه.[٢]

يقول عنه ابن الّسراج: إنّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذّ منه فلا يطّرد في نظائره ويقول عنه ابن جني "وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقَوِيَ في القياس فذلك مالا غاية وراءه نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب، والجرّ بحروف الجرّ، والجزم بحروف الجزم..." ومثل له في موضع آخر بقام زيدٌ وضربتُ عمراً ومررت بسعيدٍ[٣].

حدّ المطرد:

المطّرد والشاذّ في الحقيقة أسماء فاعل، وهما صفة لمحذوف، والتقدير الشيء المطّرد، والشيء الشاذّ، وإذا طالعنا عدداً من النصوص التي ورد فيها مصطلح المطّرد وجدنا أنّه عادة صفة للمسموع ولاسيما إذا أطلق دون تقييد بموصوف قبله أو بعده في الكلام[٤].

---

(١)ابن جنى –الخصائص– ص(١٢٧– ١٢٨)

(٢)خالد بن سليمان بن مهنا الكندي , أصول النحو والتعليل النحوي فى الدرس اللغوي القديم والحديث , ص(٥)

(٣)محمد حسن عبد العزيز , القياس فى اللغة – ص (٢٨)

(٤)خالد بن سلمان – أصول النحو والتعليل النحوي .....(٢٤– ٢٥)

فأمّا وصف المسموع بالمطّرد فهو يعني أحد معنيين:

المعني الأول: غلبة الأمثلة المسموعة عن العرب في بابها، وذلك أن يكون معني المطّرد هو :"الظاهرة اللغويّة سواء أكانت صوتيّة أم صرفيّة أم نحويّة- التي تغلب أمثلتها على ما خالف بابها من الأمثلة"، مثال ذلك أنّ الشواهد النّحويّة التي تدلّ على أنّ (لم) تجزم الفعل المضارع مطّردة لأنّها أكثر من الشواهد النحوية التي جعلت (لم) تنصب الفعل المضارع والدليل على هذا المعني للمطّرد قولهم (.... واعلم أنّه ربّما شذّ الشيء عن بابه، فينبغي أن تعلم أنّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يُعن بالحروف والذي يشذُّ منه فلا يطرد في نظائره) وهذاالتعريف يعني بالبديهة أمرين:

_ إن الأمثلة غير المطّردة هي المسمّاة بالشّاذّ.

_أنّ تتجاوز أمثلة المطّرد النصف من عدد أمثلة بابها لكي تكون غالبة على الأمثلة الشّاذة .

المعني الثاني: كثرة أمثلة الظاهرة اللغويّة دون غلبتها في بابها، وذلك لما جاء في لمع الأدلة: "النّقل هو الكلام العربيّ الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلي حدّ الكثرة فخرج عنه إذاً ما جاء في كلام غير العرب من المولدين وما شذّ من كلامهم..." ، فقوله: "ماشذّ من كلامهم" يرادف قوله "حدّ القلة"، ومادام المطّرد يقابله فإنّ المطّرد هنا هو المعني ب "حدّ الكثرة".

ودليل آخر على ذلك هو أنّ وضوحاً نجده في حديث النحاة عن أقسام المسموع حسب اطّراده في القياس- أي القاعدة والاستعمال أو شذوذه فيهما، فقد جاء في (الخصائص) : ".... والثالث المطّرد في الاستعمال الشّاذّ في القياس، نحو قولهم: أخوص الرّمثُ، واستصوبت الأمر، ومنه استحوذ وأغيلتِ المرأةُ، واستنوق الجمل، واستتيستُ الشّاة... ومنه استفيل الجمل، واعلم أن الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذّ في القياس فلابد من اتّباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس على غيره ألا تري أنك إذا سمعت:استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلي غيرهما ،ألا تراك لا تقول في استقام استقوم، ولا في اتساع استسوع ،ولافي استباع استبيع ولا في أعاد أعود ". فأنت ترى أنّ ثمّة كلمات كثيرة نحو: "استصوب ،استحوذ"، خرجت عن قاعدة الإعلال بالنقل التي تقول:" أن" حرف اللين إذا تحرك نقلت حركته إلي الحرف الصحيح قبله"، ولكن هذه الأمثلة المخالفة التي وصفت باطّرادها لم تغلب في عددها الأمثلة الملتزمة بالقاعدة نحو: استعان – استفاد – استقال – استعاذ – استبان – قال – سار – نام – عال – دار إلي آخر الأمثلة المخالفة إنّها "مطّردة" يعني كثيرة لكنها ليست غالبة [1]

---

(١)المرجع السابق ص (٢٦-٢٧)

وينبغي التنبيه هنا على أمرين:

أولهما: أنّ المطّرد في الاستعمال لا يمكن أن يفهم على أنّه هو مجرد ورود الظاهرة في المسموع عن العرب حتى لو لم تكن كثيرة ، بل إنّ المطّرد في المسموع لابد أن يكون كثيراً وإن لم يكن غالبًا في بابه، ودليل هذا أنّ ابن جني قال: "... وحكى البغداديون" فرسٌ مقوود، ورجلٌ معوود من مرضه..." ثم علق على ورود تتميم اسم المفعول الأجوف عن البغداديين بقوله " وكلّ ذلك شاذّ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه.." فعلى الرغم من كون ظاهرة تتميم اسم المفعول الأجوف شائعة عند البغداديين إلا أنّها تعتبر ظاهرة شاذّة بالمقارنة بما ورد عن أكثر العرب، وهو نصّ يدلّنا من جهة أخرى على أنّ العبرة بما كثر عند القبائل العربيّة المعتدّ بها لابما عند بعضها.

ثانيهما: أنّ النحاة لم يحدّدوا الكثرة التي ينبغي أن يعتدّ بها ليصير المسموع مطّردا

ومما يوصف بالاضطراد أيضا إضافة إلي المسموع ثلاثة أمور هي:

أولهما: القياس أي القاعدة. وثانيهما: أصل الظّاهرة، فلاشك أنّ الأقيسة والقواعد والأصول النحويّة تبني على الظواهر اللغويّة المطّردة، ولذا توصف هذه الأقيسة والقواعد والأصول بالاطّراد فقد جاء في لمع الادلة : "... والشّواذّ لا تورد نقضاً على القواعد المطّردة ولكن ينبغي أن نعلم بأنّ الفارق بين اطّراد المسموع واطّراد القياس، أنّ اطّراد المسموع لا يشترط فيه الغلبة، فقد يعني مجرد الكثرة على خلاف اطّراد القياس إذ لا يعقل، أن نبني قاعدة على كثرة أمثلة باب ونترك أغلب الأمثلة من الباب نفسه.

والدّليل على اشتراط الغلبة في القياس القاعدي ما جاء عن (الخصائص) في باب "جواز القياس على ما يقلّ ورفضه فيما هو أكثر منه" من أنّ المهمّ في القياس غلبة أمثلة الظاهرة على ما سواها في الباب حتى لو كانت هذه الأمثلة الغالبة تعدّ بالأصابع ولم يكن ثمّة ما هو أكثر منها عددا.

وثالثهما: العلّة: فقد جاء في "لمع الأدلة " ... وإذا ثبت بطلان هذه العلة مع اطراد علم أنّ مجرد الطّرد لا يُكتفي به..." وقد ذهب قوم إلي أنّه حجة واحتجوا على ذلك بأن قالوا : "الدليل على صحّة العلّة اطّرادها وسلامتها عن النقض" والاطّراد في العلّة الذي يقصده النحاة هو أن تكون العلّة منطبقة على كل أمثلة الباب المعلّل فإن شذّ شيء عنها عُلل بعلّة أخرى تنطبق على جميع الأمثلة الشاذّ [1].

---

(١)المرجع السابق – ص (٢٧-٢٨)

حفظ الشاذّ ومنع القياس عليه:-

وفي باب الذال فصل الشين: "شذّ عنه يشذّ شذوذا، انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذّ، وأشذّه وغيره... وسمّى أهل النحو ما فارق ماعليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلي غيره شاذّاً..."[١].

ويقول ابن جني: وأمّا مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفّرق والتفّرد ومن ذلك قوله:

يتركن شذّان الحصى جوافلا[٢]

أي ما تطاير وتهافت منه. وشذّ الشيء ويشذّ شذوذا وشذّاً

وأشذذته أنا وشذذته أيضا أشذّه (بالضّمّ لا غيره) وأبا الأصمعي وقال : لا أعرف إلا شاذّاً أي متفرّقاً وجمع شاذّ شذّاذ، وقال: **كبعض من مرّ من الشذّاذ**

هل أصل هذين الأصلين في اللغة. ثمّ قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقة في غيرهما ، وجعل أهل علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرّداً وجعلوا ما فارق ماعليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلي غيره شاذّاً حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما [٣].

***حدّ الشاذّ : وهو على معنيين**

المعني الأول: قلّة أمثلة الظاهرة المخالفة لبابها دون تحديد هذه القلّة وقد أدركنا هذا المعني من النصوص السابقة لا سيما ردّ ابن جني على ما حكاه البغداديون "فرس مقوود" بقوله :" وكل ذلك شاذّ في القياس والاستعمال" فظاهرة تتميم هذا النوع من اسم المفعول الأجوف لم تكن معدومة الورود عند العرب بل وردت عن البغداديين لكنها قليلة بالمقارنة إلي استعمال أغلب العرب.

المعني الثاني:انعدام ورود الظاهرة اللغويّة عن العرب وإنّما يحكم عليها النّحاة بالشّذوذ توقّعاً أن يقولها أحدٌ في المستقبل، ومثال ذلك الفعل "وَدَع" الذي هو ماضي (يَدَع) فإنّه لم يأتِ عن العرب ،ولم تنطق به، رغم أنّهم جعلوا عادة لكل فعل مضارع فعلاً ماضياً، وهذا يعني أنّ من سينطق بهذا الفعل سيكون قد أتى بما هو شاذّ في الاستعمال ولذا جاء في "الأصول في النحو " "... ومنه ما شذّ عن الاستعمال ولم يشذّ عن القياس نحو ماضي "يَدَع" فإنّ قياسه وبابه أن يقال: وَدَع يَدَع ، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ما ضي[٤].

---

(١)خالد بن سليمان المهنا، أصول النحو والتعليل، ص(٢٣)

(٢)عجز البيت من الرجز لامرئ القيس وصدر البيت "يحملننا والأسل النواهلا"

(٣)ابن جني – الخصائص – ص (١٣٨)

(٤) خالد بن سلمان المهنا – أصول النحووالتعليل النحوي –ص (٢٩)

ولكنّهم لم يستعملوا "ودع" استغنى عنه ب "ترك"، فصار قول القائل الذي قال ودعه شاذّاً، وهذه أشياء تحفظ..." وحكم الشّاذّ في كلا المعنيين السابقين أنّه لا يعترض به على المطّرد ولا تبني عليه القواعد، ووجود أي شذوذ يرد في استعمال بعض العرب لا ينافي القواعد النّحويّة المطّردة بل يعتبر ظواهر منفردة تحفظ عن العرب ولا يحمل عليها غيرها،(...ولو اعترض بالشاذّ على القياس المطّرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم فمتي وجدت حرفاً مخالفاً لاشكّ في خلافة لهذه الأصول، فاعلم أنّه شاذّ..."

الغاية من عناية النحاة بالمطّرد والشاذّ:

١. يعتبر الاطّراد الغالب شرطاً من شروط المسموع التي ينبغي توفرها لإمكان الاستشهاد به في بناء قواعد النحو، وقد كان البصريون يصرّون على ترك الشّاذّ واتّباع المطّرد: لبناء قواعد نحويّة مضبوطة تقدّم للطالب المتعلّم النحو النقي، لئلا يغرق في الخلافات التي يمثلها الشاذّ فتضيع غاية النحو التي هي نشر العربيّة بين الناس، وتقويم اللسان العربيّ على ما كان عليه، والنحاة بعد ذلك لا يلغون الشاذّ بل يحفظونه لمن أراد الانتفاع به في غير تقعيد العربيّة وهذا المنهج في تقعيد المسموع الغالب معتمد حتى عند الذين لهم مآخذ على النحو العربي.

وقد مرّ بنا عند الحديث عن حدّ المطّرد والشاذّ تعريف الأنباري المتضمّن شروط المسموع "النقل هو الكلام العربيّ الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القّلة إلي حدّ الكثرة".

*وهنا ينبغي التّنبّه على أمور:

أولهما: أنّ ثمّة مصطلحات يوصف بها المسموع ولا علاقة لها بالاطّراد والشذوذ ومثال هذه المصطلحات قوله "الفصيح" و"الصحيح"

ثانيهما:أنّ المسموع الذي يبلغ حدّ الاطّراد الغالب يتمّ تجريده ليتخذ قاعدة مجرّدة أي قياساً، ومن ثمّ يقاس عليه غيره من أمثلة الظاهرة، على رأي الجمهور من النحاة ودليل ذلك قولهم :" .... إنّ الشيء إذا اطّرد عليه باب، فصحّ في القياس وقام في المعقول ،ثمّ اعترض عليه شيء شاذّ نزر قليل، لعلة تلحقه، لم يكن ذلك مبطلاً للأصل المتّفق عليه في القياس المطّرد ،قولهم كذلك :" واعلم أنّه ربما شذّ الشيء عن بابه، فينغبي أن تعلم أنّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يُعنَ بالحرف الذي يشذّ منه فلا يطّرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذّ على القياس المطّرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شكّ في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنّه شاذّ.." [١].

---

(١)المرجع السابق ص (٣٦)

ثالثهما: أنّ منهج القياس الذي يسعى إلي تقعيد ظواهر اللغة المطّردة لابد له من المرور بالاستقراء كما رأينا، إذ الوصول إلي القاعدة لا يتأتي إلا بالبحث في مدى اطّراد أمثلتها .

٢. العناية بالاطّراد من ناحية أخرى راجع إلي أنّه من الفروق بين علم اللغة في القديم وعلم النحو، لأن موضوع الأول هو البحث عن معاني المفردات اللغويّة وما يتصل بهذا المجال، ووسيلته في ذلك الاستقراء التامّ الذي يسعى إلي الإحاطة بكلّ ألفاظ اللغة ومعانيها بقدر الإمكان، فهو بهذا على خلاف النحو الذي يستعمل الاستقراء الناقص، ليستغنى بالقواعد المطِّردة عن الأمثلة الكثيرة، فعلى هذا: نتائج علم اللغة- معرفة تجميعية، ونتائج علم النحو نظام مضبوط وصناعة يمكن لطالب العلم أن يتعلّمها ويطبّقها على أمثلتها المندرجة تحتها.

ولعلّ ابن أبي إسحاق (ت ١١٧)ْ أول من استخدم مصطلح المطّرد في الدراسات النحويّة، وبه فرّق بين النحو واللغة حين سأله يونس بن حبيب (ت ١٨٢)ْ "هل يقول أحد الصويق.. يعني السّويق؟، قال نعم... وما تريد إلي هذا؟ عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس [١]

*أقسام المسموع حسب اطّراده أو شذوذه في الاستعمال والقياس:

ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطّراد والشذوذ أربعة أضرب:

- الأول: مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوية، وذلك نحو قام زيدٌ، وضربتُ عمراً ، ومررت بسعيدٍ
- الثاني: مطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال. وذلك نحو الماضي من يذر ويدع وكذلك قولهم "مكان مبقل" هذا هو القياس، والأكثر في السماع بأقل، والأول مسموع أيضا ،قال أبو داؤود لابن دواد:" يا بني ما أعاشك بعدي؟ " فقال داود: أعاشني بعدك وادٍ مبقل * آكل من حوذانه وأنسل [٢]

وقد حكى أيضا أبو زيد في كتاب "حيلة ومحالة" مكان مبقل. ومما يقوى فى القياس ،ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسماً صريحاً نحو قولك: عسى زيد قائماً أو قياماً هذا هو القياس غير أنّ السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم و(**فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ**) المائدة٥٢".

وقد جاء عنهم شيء من الأول أنشدنا أبو على:

أكثرت في العدل ملحاً دائماً * لا تعذلا إنّي عسيتُ صائماً

---

(١)المرجع السابق، ص (٣٧-٣٨) (٢) ابن جني – الخصائص ص (٣٨،٣٩)

ومنه المثل السائد "عسى الغوير أبؤسا" [٢].

والثالث: المطرد في الاستعمال ، الشاذّ في القياس نحو قولهم أخوص الرمث، واستصوبتُ الأمر. أخبرنا أبوبكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحي قال: يقال : استصوبت الشيء، ولا يقال: استصبت الشيء. ومنه استحوذ،وأغيلت(المرأة)، واستنوق الجمل، واستتيست الشّاة.

وقول زهير:

هنالك إن يُستخولوا المال يُخولُوا

ومنه استفيل الجمل، قال أبو النجم:

يدير عيني مصعب مستفيل [١]

والرابع: الشاذّ في القياس والاستعمال جميعاً وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو :ثوبٌ مصوون، ومسك مدووف. وحكى البغداديون :فرسٌ مقوود، ورجل معوود من مرضه .وكلّ ذلك شاذّ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه ولا ردّ غيره إليه.

"ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية". واعلم أنّ الشّيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس فلابد من اتّباع السمع الوارد فيه نفسه ،لكنّه لا يُتخذ أصلاً يقاس عليه غيره ،ألا ترى أنّك إذا سمعت : استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلي غيرهما. ألا تراك تقول في :استقام استقوم ، ولا في استساغ استسوغ ،ولا في استباع استبيع ،ولا في أعاد أعود، لو لم تسمع شيئاً من ذلك قياساً على قولهم: أخوص الرِّمث .فإن كان الشيء شاذّاً في السماع مطّرد في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله [٢].

---

(١)عجز البيت :وإن يسألوا يعصوا وإن يسيروا يغلوا*

(٢)المرجع السابق –ص(١٤٠)

تعدية القواعد (المثال-الشّاهد)

أمثلة الشّاذّ:

قال الفارابي في ديوان الأدب: يقال أحزنه يَحزُنُه، قال تعالى: (ولا يَحزُنك) وهذا شاذّ وكان القياس يُحزِنه، ولم يسمع. ويقال أحَمّه الله من الحمّى، فهو محموم، وهو من الشواذّ، والقياس مُحَمّ. وأجنّه الله من الجنون فهو مُجَنّ وهو من الشواذّ.

قال: ومن الشواذّ باب فَعِل يفعِل بكسر العين فيهما كورِث وورِع ووبِق ووثِق ووفِق وومِق وورِم وورِي الزّند وولِي وِلاية ، ويبِس ييَبس لغة في يبِس ييبِس ويقال: أورس الشجر إذا اصفرّ ورقه فهو من الشواذّ أيضا قولهم: القَوَد والعَوَر والخَوَل والخَوَر وقولهم أحوجني الأمر، وأروَح اللحم وأسود الرجل من سوادِ لونِ الولد، وأحوذ الإبل أي سار بها ،وأعور الفارس إذا بدا فيه موضع حلل للضّرب، وأحوش عليه الصيد إذا أنفره ليصيده وأخوصت النخلة من الخوص، وأعوص بالخصم إذا لوى عليه أمره. وأفوق بالسهم لغة في أفاق. وأشوكت النخلة من الشوك ،وأنوكت الرجل إذا وجدته أنوك، وأحول الغلام إذا أتى عليه حول وأطولت في معني أطلت. وأعول أي بكى ورفع صوته .وأقولتني مالم أقل. وأعوه القوم لغة في أعاه ، أي أصاب ما شيتهم عاهة، وأخيلت السماء، وأغيمت لغة في أغامت، وأغيل فلان ولده لغة في أغال. وفي أمالي ثعلب: قال أبو عثمان المازني قالت العرب زُهي الرجل ما أزهاه وشُغِل ما أشغله وجُنّ ما أجنّه، هذا الضرب شاذّ وإنّما يحفظ حفظاً.

وفي (الصحاح) للجوهري نقول: جئت مجيئاً حسناً وهو شاذّ لأنّ المصدر من فعل يفعل مفعَل بفتح العين، وقد شذّت منه حروف فجاءت على مفعِل كالمجئ والمحيض والمكيل والمصيروفيه شنان بالتحريك والتسكين وقرئ بهما، وهما شاذّان فالتحريك شاذّ في المعني، لأنّ فعلان إنّما هو من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب، كالغربان والخفقان، والتسكين شاذّ في اللفظ لأنّه لم يجئ شيء من المصادر عليه.

وقال ابن السراج في (الأصول): اعلم أنّه ربّما شذّ شيء من بابه فينبغي أن تعلم أنّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يكن بالحرف الذي يشذّ منه وهذا مستعمل في جميع العلوم ولو اعترض بالشاذّ على القياس المطّرد لبطل أكثر الصّناعات والعلوم، فمتى سمعت حرفاً مخالفاً لاشكّ في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنّه شذّ. فإن كان سمع ممن تُرضى عربيّته، فلابد من أن يكون قد حاول به مذهباً أو مخالفاً، أو نحا نحواً من الوجوه، أو استهواه أمر غلطه [1]

---

(١)السيوطي – المزهر – ص (٢٣٠-٢٣١)

قال: وليس البيت الشاذّ والكلام المحفوظ بأدني إسناد حجّة على الأصل المجمع عليه الكلام ،ولا نحو، ولا فقه، وإنّما يركن إلي هذا ضعفه أهل النحو ومن لا حجّة معه، وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضعّفه أصحاب الحديث وأتباع القصّاص في الفقه. وفيه لا يقال: هذا أبيض من هذا وأجازه أهل الكوفة واحتجوا بقول الراجز:

جارية في درعها الفضفاض * أبيض من أخت بني أباض

قال المبرّد: البيت الشّاذّ ليس بحجّة على الأصل المجمع عليه

فائدة: قال بن خالويه في(شرح الفصيح)س :قال أبو حاتم :كان الأصمعي يقول أفصح اللغات ويلغي ما سواها، وأبو زيد يجعل الشاذّ والفصيح واحد فيجيز كل شيء قيل.قال: ومثال ذلك أن الأصمعي: يقول حزنني الأمر يحزنني ولا يقول أحزنني.

قال أبو حاتم: وهم جائزان، لأنّ القّراء قرءوا: لا يَحزُنهم الفزع الأكبر ، ولا يُحزِنهم جميعا بفتح الياء وضمّها.[1]

---

(١)المرجع السابق ص (٢٣٢-٢٣٣)

- الخاتمة والتوصيات .
- فهرس الآيات .
- فهرس الأحاديث .
- فهرس الأشعار.
- فهرس الأعلام .
- فهرس المصادر والمراجع .

***الخاتمة :**

تناول هذا البحث موضوع أصل السماع ودوره في ضبط قواعد النحو والصرف، وللتحقق من ذلك كان لزاماً على الباحث أن يجيب عن التساؤل الرئيس وهو "هل للسماع دورٌ في ضبط قواعد النحو والصرف ؟".

ولكي يجيب الباحث عن هذا التساؤل قسّم دراسته إلى مجموعة من الفصول : تناول في الفصل الأول فيها مفهوم الأصل والأصول وعوامل نشأتها، وحرص في الفصل الثاني على التعريف بالسماع وأهميته وشروطه وطرائقه ،واهتمّ في الفصل الثالث ببيان مصادر السماع ، وفي الفصل الرابع تحدّث عن دور السماع في ضبط قواعد النحو والصرف، وكيفيّة استقراء القواعد من المسموع .

***النّتائج :**

من النّتائج التي أسفر عنها البحث:

١/ أنّه لابد لأي شئ من أصل ينبني عليه .

٢/ أنّ أصول النحو هي الأسس التي ينبني عليها هذا النحو في مسائله المتنوعة وتطبيقاته .

٣/ ارتباط السّماع باللّغة الفصحى .

٤/ أنّ السّماع يمثل حجر الأساس في عمليّة الاستدلال .

٥/ أنّ المطّرد هو ما جرت عليه لغة الفصحاء ، والشّاذّهو ما كان لغة أولهجة لقبيلة .

***التوصيات :**

وفي ختام هذه الدراسة يوصي الدارس بالآتي :

١/ لاحظ الدارس أنّ معظم من تناولوا الحديث عن أصول النحو ركّزوا على أصل السّماع والقياس ، فيوصي الدارس بتسليط الضّوء على بقيّة الأصول (الإجماع – الاستحسان – استصحاب الحال).

٢/ هناك من جعل للسّسماع العديد من المشكلات فلا بدّ من دراسة تهدف إلي تفنيد تلك المشكلات

فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١	قال تعالى :(إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا)	الروم	٥٣	١٣
٢	قال تعالى :(بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ)	الشعراء	٩٥	٢٨
٣	قال تعالى: (قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ)	الزمر	٢٨	٢٨
٤	قال تعالى :(إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)	يوسف	٢	٢٩
٥	قال تعالى: (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ)	المائدة	٥٢	٥٣

فهرس الأحاديث النبويّة

م	الحديث	رقم الصفحة
١	(كأن رأسه أصله)	١
٢	(ملأ الله مسامعه)	١٣
٣	(من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)	٣٢
٤	(زوجتكها بما معك من القرآن)	٣٣
٥	(حمي الوطيس)	٣٥

فهرس الأبيات الشعريّة

البيت	حرف الروي	القائل	رقم الصفحة
يتركنَ شذّان الحصى جوافلا * يحملننا والأسل النواهلا	الألف	امرؤالقيس	٥٠
سيكفيك الإله ومسنمات * كجندل لبن تطرد الصلالا	"	مجهول	٤٧
على صروف الدهر أود ولاتها يدلننا اللمّة من لماتها فتستريح النفس من زفراتها	" " "	كعب بن سعد الغنوي	٦
يدير عيني مصعب مستخيل * وإن يسألوا يعصواوإن يسيروا يغلوا	"	أبوالنجم	٥٣
أكثرت في العدل ملحاً دائماً *لا تعذلا إنّي عسيت صائما	"	أبوعلي	٥٣
تناسى هوى أسماء إمّا نأيتها * وكيف تناسيك الذي لست ناسيا	"	سيارة بن هبيرة	٢٣
أتعرف رسماً كاطّراد المذاهب....	الباء	الأنصاري	٤٧
فقلت أدع أخرى وارفع الصوت جهرة* لعل أبا المغوار منك قريب	"	كعب بن سعد	٦
ألا عائذ بالله من سرف الغنى * ومن رغبة يوماً إلى غير مرغب	"	خنوص	٢٣
وقائلةٍ مابال دوسر بعدنا * صحا قلبه من آل ليلى وعن هند	الدال	الأصمعي	٢٤
حذر أموراً لاتخاف وآمن * ماليس منجيه من الأقدار	الراء	أبويحي اللاحقي	٢٦
الآ أقصر عن سميّة باطلي * وأشار بالوجلى علي مشير	"	بشار	٤٣
على الغزلى مني السلام فربما * لهوت بها في ظلّ مخضلة زهر	"	"	٤٣
مالك لاتذكر أو تذور * بيضاء بين حاجبها نور تمشي كما يطّرد الغدير	"	أعرابي	٤٧
فليت أباقابوس ماذر شادق * أميراً لنا أوليت غير أمير		كعب بن سعد	٦
لايبعدن قومي اللّذين هم * سمُّ الغداة وآفة الجزر	"	الخرنق بنت هفان	٢٢
النازلون بكل معترك * والطيبون معاقد الأزر	"	"	٢٢
جارية في درعها الفضفاض * أبيض من أخت بني أباض	الضاد	مجهول	٥٥
لاخيرفي حبّ من ترجى نوافله* فاستمطروا من قريش كلّ منخدع	العين	الفرذدق	٥٥
تخال فيه إذا ماجئته بلها *في ماله وهو وافي العقل والورع	"	"	٥٥
إنما النحو قياس يتبع * وبه في عل علم ينتفع	"	الكسائي	٧
أعاشني بعدك وادٍ مبقل * آكل من حوزانه وأنسل	اللام	دواد	٥٢

لعمري لأنت البيت أكرم أهله * وأقعد في أفيائه بالأصائل	"	الكسائي	١
			٣
خافوا الأصيل وقد أعيت ملوكهم * وحمّلوامن دوي غوم بأثقال	"	أوس	٢٢
أولاد جفنة حول قبر أبيهم * قبر ابن مارية الكريم المفضل	"	حسان بن ثابت	٢٢
يسقون من ورد البريص عليهم * بردى يصفق بالرحيق السلسل	"	"	٢٢
يغشون حتى لاتهرُّ كلابهم * لايسألون عن السواد المقبل	"	"	٢٢
وخبّرك الواشون أن لن أحبّكم * بلى وستور الله ذات المحارم	الميم	أبوحيّة نميري	٢٣
وسائلةٍ أين الرحيل وسائل * ومن يسأل الصعلوك أين مذاهبه	الهاء	ابن النشناش والنهشلي	٢٤
وداوية تيهاء يخشى بها الردى * سرت بأبي النشناش فيهاالركائب	"	"	٢٤
ليدرك ثأراً أو ليكسب مغنماً * جزيلاً وهذا الدهر جمّ عجائبه	"	"	٢٤
إنّ الؤمل هاجه أحزانه * لمّا تحمّل غدوة جيرانه	"	مجهول	٢٥
بانوا فملتمس سوى أوطانه * وطناً، وآخر همه أوطانه	"	"	٢٥
قد زارني كلفاً إلى ماكان بي * رئِم عصى ، فإذا بنى عصيانه	"	"	٢٥
إن كان شئ كان منه ببابل * فلسانه قد كان أو إنسانه	"	"	٢٥

فهرس الأعلام

م	الاسم	رقم الصفحة
١	الكسائ	١ ،٣٣ ،٤١
٢	ابن جني	٤ ،١٠ ،١١ ،١٥ ،٢١ ،٤٠ ،٤٤ ،٤٧ ،٤٩
٣	الأنباري	٤، ٥ ،٧ ،٨ ،٩ ،١١ ،١٤ ،١٧ ،١٨ ،٢٣ ،٤١، ٤٤ ،٤٥ ،٤٦، ٥١
٤	الأندلسي	٩
٥	الخليل	١٠، ٢٠ ،٢٧ ،٣٣ ،٤٢ ،٤٣ ،٤٤
٦	أبوعمرو بن العلاء	١٠، ٢٠ ،٢٧ ،٣٣، ٤٠ ،٤١ ،٤٣
٧	سيبويه	١٠ ،١٣ ،١٤ ،١٥ ،٢٠ ،٢٦ ،٣٢ ،٣٣ ،٣٧ ،٤٣ ،٤٤
٨	أبوالعباس	١٠، ٢٣
٩	ابن الخشاب	١٠
١٠	أبوبكر بن السراج	١١، ٤٧، ٥٤
١١	السيوطي	١٤، ٢٩، ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٣٧
١٢	عفيف دمشقية	١٥
١٣	أبوداؤد	١٥، ٥٢
١٤	ابن هشام	١٥
١٥	ابن عقيل	١٥
١٦	أحمد حاطوم	١٦
١٧	فخرالدين الرازي	١٩
١٨	الأصمعي	٢٠، ٢١ ،٢٢ ،٢٣ ،٢٤ ،٢٧ ،٤٠ ،٥٥،٥٠

١٩	المبرد	٢٠، ٥٥
٢٠	رؤبة	٢١، ٤٢
٢١	ابن أحمر الباهلي	٢١
٢٢	المازني	٢١، ٢٣ ،٢٤، ٥٤
٢٣	ابن فارس	٢٢، ٣٨
٢٤	أبو علي الغالي	٢٢ ،٢٣، ٢٥، ٤٤
٢٥	أبوبكر بن دريد	٢٢، ٢٤
٢٦	الزجاجي	١١
٢٧	الشافعي	١٢، ٢٣، ٢٧، ٣٦
٢٨	الفرذدق	٢٢
٢٩	الفضل بن الحباب	٢٢
٣٠	أبو العهد	٢٢
٣١	عبد الرحمن	٢٢
٣٢	أبو بكر محمدبن أبي الأزهر	٢٢، ٢٤
٣٣	عقيل بن علفة	٢٢
٣٤	الشونيزي	٢٢
٣٥	محمدبن الحسن المخزومي	٢٢
٣٦	حسان بن ثابت	٢٢
٣٧	النابغة	٢٢
٣٨	الخنساء	٢٢
٣٩	الخطيب البغدادي	٢٢
٤٠	ابن عبد الحكم	٢٢
٤١	أبوعبيدة	٢٢
٤٢	الخرنق بنت هفان	٢٢
٤٣	عمرو بن مرثد	٢٢
٤٤	علقمة	٢٢
٤٥	شرحبيل	٢٢
٤٦	الساجي	٢٣

٤٧	جعفر بن محمد الخوارزمي	٢٣
٤٨	الشنفرى	٢٣
٤٩	يعقوب بن السكيت	١٣ ، ٢٣
٥٠	أبو حيّة النميري	٢٣
٥١	أبو محلّم	٢٣
٥٢	أبوجعفر محمدبن علي بن الحسين	٢٣
٥٣	خنوص	٢٣
٥٤	مكوزة	٢٣
٥٥	أبو محضة	٢٣
٥٦	أبوسعيد السيرافي	٢٣
٥٧	ثابت بن الوليد الزهري	٢٤
٥٨	أبوحاتم	٢٢ ،٥٥
٥٩	ثعلب	٢٤ ، ٥٤
٦٠	زبير	٢٤
٦١	هشام بن محمدالسائب	٢٤
٦٢	ثابت بن عبدالله بن سباع	٢٤
٦٣	قيس بن مخرمة	٢٤
٦٤	قصي بن كلاب	٢٤
٦٥	أبو أحمد الحسن بن سعيد العسكري	٢٤
٦٦	المزرباني	٢٤
٦٧	الترميزي	٢٣ ، ٢٤
٦٨	الغلابي	٢٤
٦٩	محمد بن يحي	٢٤
٧٠	إبراهيم بن عمر	٢٤
٧١	الرشيد	٢٤
٧٢	إسحاق الموصلي	٢٤
٧٣	الزبير بن عبّاد	٢٥
٧٤	عبدالملك بن عبدالعزيز	٢٥

٧٥	المغيرة بن عبد الرحمن	٢٥
٧٦	ابن فارس	٢٥
٧٧	حمّادالراوية	٢٦
٧٨	ابن سلّام	٢٦ ،٤٣
٧٩	أبو يحي اللاحقي	٢٦
٨٠	أبو علي الفارسي	٢٦
٨١	ابن عباس	٢٧ ،٣٨
٨٢	الطبري	٢٧
٨٣	عبدالله بن أبي إسحاق الحضري	٢٧ ، ٥٢
٨٤	عيسى بن عمر الثقفي	٢٧
٨٥	يونس بن حبيب	٢٧ ،٤٣ ،٥٢
٨٦	أبوزيد الأنصاري	٢٧
٨٧	أبو الطيّب	٢٧
٨٨	الفراء	٢٩ ،٣٣ ،٣٧
٨٩	ابن خالوية	٢٩ ،٥٥
٩٠	الرازي	٢٩
٩١	ولفتنون	٢٩
٩٢	ابن حيان	٢٩
٩٣	أحمد مختار عمر	٢٩
٩٤	الراغب الأصفهاني	٢٩
٩٥	الزركشي	٣٠
٩٦	ابن الجزري	٣٠ ،٣١
٩٧	الغزالي	٣٠
٩٨	ابن مسعود	٣٠
٩٩	الداني	٣٠
١٠٠	أُبي	٣٠
١٠١	خديجة الحديثي	٣٢
١٠٢	أبوحيان	٣١ ،٣٣

١٠٣	محمد الخضر حسين	٣١ ، ٣٥
١٠٤	عمر بن عبدالعزيز	٣١
١٠٥	حسام النعيمي	٣٢
١٠٦	فاضل السامرائي	٣٢
١٠٧	محمد ضاري حمادي	٣٢
١٠٨	أبو الحسن الضائع	٣٣ ، ٣٤
١٠٩	الشاطبي	٣٣ ، ٣٤ ،٣٥
١١٠	ابن خروف	٣٣
١١١	ابن حزم	٣٣
١١٢	عيسى بن عمرو	٣٣
١١٣	هشام الضرير	٣٣
١١٤	علي بن المبارك	٣٣
١١٥	السهيلي	٣٤
١١٦	محمد عيد	٣٤
١١٧	همدان	٣٥
١١٨	وائل بن حجر	٣٥
١١٩	مالك بن أنس	٣٦
١٢٠	عبدالملك بن جريج	٣٦
١٢١	الشافعي	١٢ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٦
١٢٢	ابن سيرين	٣٦
١٢٣	القاسم بن محمد	٣٦
١٢٤	رجاء بن حيوة	٣٦
١٢٥	علي بن المدين	٣٦
١٢٦	الشيخ الخضر	٣٦
١٢٧	ابن رشيق	٣٧
١٢٨	عمر بن الخطّاب	٣٨
١٢٩	أحمد أمين	٣٨
١٣٠	أبو نصر الفارابي	٣٨

١٣١	عثمان	٤٠
١٣٢	عبدالقادر البغدادي	٤٠
١٣٣	إبراهيم بن هرمة	٤٠
١٣٤	ابن نوفل	٤١
١٣٥	ابن قتيبة	٤٢
١٣٦	العجّاج	٤٢
١٣٧	بشار بن برد	٤٠ ، ٤٣
١٣٨	الفرذدق	٤٣
١٣٩	أبوإسحق	٤٣
١٤٠	عمرو بن تميم	٤٣
١٤١	عيسى بن عمر	٤٣
١٤٢	أبوحنيفة	٤٣
١٤٣	أبو الحسن الأخفش	٢٣ ، ٤٤
١٤٤	علي أبو المكارم	٤٥
١٤٥	ابن دواد	٥٢
١٤٦	أبو علي	٥٢
١٤٧	أبوبكرمحمد بن الحسن	٥٣
١٤٨	أحمد بن يحي	٥٣
١٤٩	أبو النجم	٥٣
١٥٠	زهير	٥٣
١٥١	الفارابي	٥٤
١٥٢	الجوهري	٥٤
١٥٣	أبوزيد	٥٥
١٥٤	ابن مالك	٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥
١٥٥	ابن السكيت	١٣ ، ٢٣

المصادر والمراجع

(١)أبوالحسين أحمد بن فارس بن زكريا(٣٩٥)- معجم مقاييسسيس اللغة – تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون–دار الكتب العلمية إيران.

(٢)إبراهيم مصطفى –أحمدحسن الزيات – حامد عبدالقادر- محمدعلي النجار- المعجم الوسيط- دارالدعوة (استانبول–تركية).

(٣)الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسين الجرجاني الحنفي (٨١٦) التعريفات- وضع حواشيه وفهارسه–محمد باسل عيون السّود–دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

(٤)أبوالبقاء أيوب بن موسى الحسين الكفوي ت(١٠٩٤-١٦٨٣م) الكليات (معجم في المصطلحات والفروع اللغوية)–القسم الأول–ط ٢- قابله على نسخه خطيّه وأعدّه للطبع ووضع فهارسه- د.عدنان درويش- محمدالمهدي – وزارة الثقافة والإرشاد اللغويّ – إحياء التراث العربي دمشق (١٩٨١م).

(٥)الخليل بن أحمد الفراهيدي – كتاب العين – ترتيب ومراجعة – داود سلّوم- داود سلمان العنبكي – إنعام داود سلّوم – مكتبة لبنان ناشرون .

(٦)مجدالدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي – معجم القاموس المحيط – رتبه ووثقه خليل مأمون شيحا – دار المعرفة بيروت لبنان .

(٧) جلال الدين السيوطي – الاقتراح في أصول النحو – قرأه وعلّق عليه محمود سليمان ياقوت – دارالمعرفة الجامعية.

(٨)أبوالبركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت٥٧٧) لُمع الأدلة–تقديم وتحقيق سعيد الأفغاني–دارالفكر.

(٩)عبدالله بن سليمان العتيق – الياقوت في أصول النحو–wwwpdffactory.com الشبكة العنكبوتيّة – تاريخ الزيارة (٢٠١٦/٥/٢٩م)

(١٠) محمد خان –أصول النحو العربيّ–مطبعة جامعة محمدخيضربسكرة(٢٠١٢م).

(١١) جلال الدين السيوطي – الاقتراح في أصول النحو – تقديم وشرح صلاح الدين الهواري_المكتبة العصريّة صيدا بيروت –الطبعة الأولى (١٤٣٢-٢٠١١م) شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر.

(١٢) عبد الكريم مجاهد – دراسات في اللغة والنحو –دار أسامة للنشر والتوزيع –دار المشرق الثقافي –الأردن عمان –الطبعة الأولى (٢٠٠٦م)

(١٣) مرتضى فرح علي وداعة – السماع والقياس في النحو العربي – فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر– السودان – الخرطوم .م.ف .علي وداعة (٢٠١٤م).

(١٤) جلال الدين السيوطي– المزهر في علوم اللغة وأنواعها–شرح وضبط محمد أحمد جادالمولى– علي محمدالبجاوي – محمدأبوالفضل إبراهيم – الجزء الأول – دار الفكر للطباعة والنشروالتوزيع.

(١٥) محمد حسن عبدالعزيز– القياس في اللغة العربيّة–الناشر دارالفكر العربي – الطبعة الأولى– (١٤١٥–١٩٩٥م).

(١٦) تمام حسان –الأصول –(١٤١٥–٢٠٠٤) .

(١٧) أمة السلام علي حميدالشامي – كافية بن الحاجب بين الرضي وابن مالك– موازنة بين الشرحين – إصدار وزارة الثقافة والسياحة صنعاء .

(١٨) أبوحيان الأندلسي – ارتشاف الضرب من لسان العرب –تحقيق وشرح رجب عثمان محمد – مراجعة الدكتور : رمضان عبدالتواب – الجزء الأول .

(١٩) خديجة الحديثي – المدارس النحوية –الطبعة الثالثة – أربد دار الأمل (٢٠٠١) (٠٠٠) ص – أ : ٢٤٩٩/١٢/٢٠٠١) .

(٢٠) سعيد جاسم الزبيدي – القياس في النحو العربي – نشأته وتطوره– الطبعة الأولى– الإصدارالأول – ١٩٩٧م – بيانات النشر عمان : دار الشروق – رقم التصنيف (٤١٥).

(٢١) محمدسالم صالح – أصول النحو–دراسة في فكرالأنباري – دارالسلام للطباعة والنشروالتوزيع والترجمة–الطبعة الأولى –(١٤٢٧–٢٠٠٦) جمهوريّة مصر – القاهرة – الأسكندريّة .

(٢٢) سعيد الأفغاني – في أصول النحو – المكتبة الإسلامية ببيروت – ص . ب :١١.٣٧٧١ – (١٤٠٧–١٩٨٧م)

(٢٣) خالدبن سلمان بن مهنا الكندي–أصول النحو والتعليل النحويّ في الدرس اللغويّ القديم والحديث– الطبعة الأولى (٢٠٠٧م–١٤٢٧)–دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

(٢٤) السعيد شنوقة – في أصول النحو العربي – الناشر المكتبة الأزهرية للتراث الجزيرة للنشرو التوزيع – الطبعة الأولى (٢٠٠٨م)

(٢٥) عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي – المحررفي النحو – تحقيق د/ منصور علي محمدعبد السميع.

(٢٦) أبوالفتح عثمان بن جني – الخصائص – تحقيق الدكتور عبدالحميد الهنداوي – المجلد الأول – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان.